بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان:

القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الاردني

دراسة تحليلية قياسية (1968 -2000)

إعداد

مخلد سالم العمري

إشراف

أ . د . حسين طلافحة

2002

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الاردني

دراسة تحليلية قياسية (1968 -2000)

إعداد

مخلد سالم العمري

بكالوريوس اقتصاد-جامعة آل البيت-1999

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد - جامعة اليرموك

لجنة المناقشة:

		التوقيع
الاستاذ الدكتور حسين طلافحة	مشرفاً ورئيساً	.....
الاستاذ الدكتور رياض المومني	عضواً مشاركاً	.....
الاستاذ الدكتور فتحي العاروري	عضواً	.....
الاستاذ الدكتور سعيد الحلاق	عضواً	.....

2002م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من حملاني يرجوان حياتي

إلى من رباني صغيرا

برا بهما ... واعترافا بفضلهما

وردا لجزيء صغير من صنيعهما تجاهي

وقليلا قليلا . . لكثير كثير من عطائهما

أهدي لهما جهدي هذا .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

انه لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، واللذين كان لهم الفضل عليّ طوال مسيرتي التعليمية وفي إنجاز هذا العمل.

أخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور حسين الطلافحة والذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة، وما كان لرعايته المستمرة والدؤوبة لهذه الرسالة حتى تظهر بالشكل التي هي عليه الآن، فله مني كل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور رياض المومني والذي تفضل بأن يكون مشرفا مشاركا، ولما قدمه لي من رعاية في مسيرتي العلمية، فله مني كل الشكر والتقدير.

ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم من أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور فتحي العاروري والأستاذ الدكتور سعيد الحلاق على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها، بما يضمن إثرائها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.ولا أنسى كل زملائي وزميلاتي، اللذين رافقوني في مسيرتي وما كان لهم من أثر علي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المحتويات

البحوث	الصفحة
*الإهداء	ا
*شكر وتقدير	ب
* فهرس المحتويات	ج
* فهرس الجداول	
* فهرس الملاحق الإحصائية	ه
* ملخص باللغة العربية	و
	ز
الفصل الأول: المقدمة	
1-1 المقدمة	2
1-2 أهداف الدراسة	2
1-3 أهمية الدراسة	3
1-4 منهجية الدراسة	3
1-5 مصادر البيانات	7
1-6 تسلسل الدراسة	7
* هوامش الفصل الأول	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
2-1 الإطار النظري	11
2-2 الدراسات السابقة:	16
2-2-1 الدراسات المتعلقة بالطلب على العمل	16
2-2-2 الدراسات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية ونمو الاستخدام	21
* هوامش الفصل الثاني	24

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: واقع سوق العمل الأردني.

3-1 تمهيد 27

3-2 خصائص سوق العمل الأردني: 27

3-2-1 التوزيع القطاعي للعمالة: 28

1- القطاع الصناعي. 28

2- العمالة في القطاع الزراعي. 30

3- العمالة في قطاع الإنشاءات. 33

4- العمالة في قطاع الخدمات. 34

3-2-2 التوزيع التعليمي للقوى العاملة. 34

3-2-3 التوزيع المهني للقوى العاملة. 37

3-2-4 العمالة المهاجرة والعمالة الوافدة. 39

3-2-5 تذبذب معدلات البطالة. 42

3-2-6 نمو الناتج والاستخدام والإنتاجية. 47

* هوامش الفصل الثالث. 49

الفصل الرابع: القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الاردني.

4-1 تمهيد. 53

4-2 التحليل الوصفي لمحددات القدرة الاستيعابية للعمل. 53

4-3 التحليل القياسي للقدرة الاستيعابية للعمل. 58

* هوامش الفصل الرابع. 72

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.

5-1 النتائج. 74

5-2 التوصيات. 78

قائمة المراجع. 80

الملاحق الإحصائية. 84

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	حجم القوى العاملة ومعدلات المشاركة الفعلية في الأردن خلال الفترة (1968-2000)	29
(2-3)	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1968-2000)	32
(3-3)	توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي في الأردن خلال الفترة (1968-2000)	35
(4-3)	توزيع القوى العاملة حسب المجموعات المهنية الرئيسية في الأردن خلال الفترة (1968- 2000)	38
(5-3)	العمالة الأردنية المهاجرة والعمالة الوافدة	41
(6-3)	السكان ومعدلات البطالة	44
(7-3)	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية) في الأردن للفترة (1968-2000)	46
(8-3)	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة والإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الأردني للفترة (1968-2000)	48
(1-4)	متوسط معدل النمو في أعداد العمال	53
(2-4)	متوسط معدل النمو في الإنتاج	54
(3-4)	متوسط معدل النمو في الإنتاجية	55
(4-4)	متوسط معدل النمو في حصة العامل من راس المال	56
(5-4)	متوسط معدل النمو في الأجور	56
(6-4)	متوسط معدل النمو في مرونة الإحلال	57
(7-4)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات القدرة الاستيعابية	59
(8-4)	نتائج تقدير دالة القدرة الاستيعابية قطاعيا	60
(9-4)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات مرونة الإحلال	63
(10-4)	نتائج اختبار ديكي فولر بعد اخذ الفرق الأول	64
(11-4)	نتائج اختبار التكامل المشترك	65
(12-4)	نتائج تحليل المتجه التكاملي	65

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4-13)	نتائج التكامل المشترك	66
(4-14)	متوسط مرونة الاستخدام على المستوى الكلي والقطاعي (1968-2000)	67
(4-15)	التوزيع المتوقع للزيادة المتوقعة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة	67
(4-16)	نتائج تقدير دالة القدرة الاستيعابية بعد إسقاط متغير مرونة الإحلال	69
(4-17)	التوزيع المتوقع للزيادة المتوقعة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بعد إسقاط متغير مرونة الإحلال	70

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أفهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1968 -2000)	85
(2)	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للفترة (1968-2000) بالأسعار الجارية	86
(3)	صافي التكوين الرأسمالي للفترة (1968-2000)	87
(4)	راس المال المقدر في الاقتصاد وفي قطاعاته المختلفة(1968-2000)	88
(5)	عوائد العاملين باجر حسب النشاط الاقتصادي للفـــترة (1968-2000) بالأسعار الجارية	89
(6)	فائض التشغيل حسب النشاط الاقتصادي للفترة (1968-2000)	90
(7)	نسبة راس المال إلى العمل	91
(8)	إنتاجية العامل	92

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

لقد هدفت الدراسة إلى تحليل القدرة الاستيعابية للعمالة في سوق العمل الاردني، ودراسة وتحليل محدداتها وبيان إمكانية بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى تحسينها وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، كما وهدفت الدراسة إلى دراسة واقع سوق العمل الأردني، والتعرف على خصائصه وتتبع التغيرات التي طرأت عليه، وكذلك تقدير مرونة الإحلال بين العمل وعناصر الإنتاج الأخرى.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول أحد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني في الوقت الحاضر والمتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب المزيد من العمالة القادمة إلى سوق العمل الأردني.حيث استخدمت الدراسة الأسلوبين التحليلي الوصفي والتحليلي القياسي لقياس القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني .

وقد خلصت الدراسة إلى أن مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج كانت مرتفعة في قطاعي الزراعة والإنشاءات حيث بلغت (0.73) و (0.74) على التوالي ، مما يحسن من قدرة هذين القطاعين في استيعاب المزيد من القوى العاملة من خلال زيادة الإنتاج.

أما بالنسبة لمرونة الاستخدام بالنسبة للأجور، فلم تكن ذا دلالة إحصائية إلا في قطاع الصناعة، مما يعني ان سياسة الأجور غير فعالة في زيادة مستوى الاستخدام إلا في القطاع الصناعي، وفيما يتعلق بأثر التطورات التكنولوجية والمقاسة من خلال حصة العامل من راس المال، فقد كان تأثيرها سالبا على القدرة الاستيعابية، أما مرونة الإحلال فقد كانت ضعيفة على المستويين الكلي والقطاعي، ولم تتمتع بأية دلالة إحصائية، وقد كان لها اثر جيد في زيادة القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و أخيرا دلت الدراسة على ان حوالي (35%) من القادمين الجدد إلى سوق العمل الأردني سيجدون فرصة عمل في قطاع الخدمات و (23.68%) سيجدون فرصة عمل في قطاع الإنشاءات و حوالي (11%) سيجدون فرصة العمل في القطاع الصناعي، أما القطاع الزراعي فقد تمتع بخصوصية تختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية حيث لا يمكن الاعتماد على نتائج القدرة الاستيعابية له وذلك بسبب تدني نمو الاستخدام فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

1-1 المقدمة:

يعاني الاقتصاد الأردني العديد من المشاكل ، وفي مقدمتها مشكلة البطالة، فقد شهد الأردن العديد من التطورات السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، مما احدث تغيرا في بنيته الهيكلية والسكانية والاقتصادية، حيث أدى التزايد السكاني وارتفاع معدل الخصوبة إلى ارتفاع نسبة من هم في سن العمل وزادت نسبة البطالة، وخصوصا في الفترات الأخيرة بعد حرب الخليج الثانية وعودة الكثير من المغتربين إلى ارض الوطن، بالإضافة إلى أن بعض مخرجات النظام التعليمي والمهني لم تعد تتوافق مع متطلبات سوق العمل الأردني مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة ؛والتي يتمخض عنها نتائج سلبية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يجعل دراسة سوق العمل الأردني من أهم الدراسات الاقتصادية،حيث بات الأمر ملحا للبحث في سبل تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب المزيد من العمالة ،و تحديد القطاعات القيادية في هذا المجال ، ونسب النمو في القطاعات المختلفة ،و عدد الفرص المتوقع خلقها في المستقبل .

1-2 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القدرة الاستيعابية للعمالة في سوق العمل الأردني خلال الفترة (1968-2000)، ودراسة وتحليل محدداتها وبيان إمكانية بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادتها و بالتالي تخفيض معدلات البطالة.

وبالإضافة إلى هذا الهدف الرئيسي ، تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى مثل :

(1) دراسة واقع سوق العمل الأردني ومعرفة خصائصه ، وتتبع التغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة ،موضحا ابرز المشكلات التي يعاني منها .

(2) تقدير مرونة الإحلال بين العمل و راس المال .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول أحد أهم المواضيع في الاقتصاد الأردني ،وخاصة بعد أن بلغت مشكلة البطالة ذروتها ،وتفاقمت معدلات البطالة على مختلف مستويات قوة العمل ،فكان من اللازم دراسة القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الأردني على المستويين القطاعي والكلي ،وبيان قدرة كل قطاع على استيعاب هذه الزيادة المستمرة في القوى العاملة ،ودراسة محددات القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الأردني سعيا إلى بناء سياسات اقتصادية تؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة.

1-4 منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي التطبيقي لتحقيق أهدافها.كما يلي :

(1) التحليل الوصفي :

تقوم الدراسة باستخدام المنهج الوصفي لدراسة واقع سوق العمل الأردني، والتعرف على هيكل هذا السوق من حيث التوزيعات المختلفة للقوى العاملة المحلية القطاعية والتعليمية والمهنية، وكذلك تطور أعداد العمالة الوافدة وتذبذب معدلات البطالة، وتحليل إنتاجية العامل الأردني.

(2) التحليل القياسي:

توصّف الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة نموذجا قياسيا خاصا لتقدير القدرة الاستيعابية للعمالة على المستويين الكلي والقطاعي، ثم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك بعد فحص استقرار البيانات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أ) اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية (Stationary Test):

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط والتباين يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (T) و (F) و (R^2) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً واختبارات إحصائية ذات قيمة، وتقود إلى استنتاجات مظللة[1].

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي –فولر (Dickey-Fuller) (DF) واختبار ديكي– فولر الموسع (Augmented Dickey –Fuller Test) (ADF)– اللذان يعتمدان على تقدير المعادلة التالية[2]:

$$\Delta y_t = \alpha+\beta T+ (\rho-1)y_{t-1}+Et$$

حيث:

Yt: المتغير المراد اختباره.

t: الزمن.

Et: حد الخطأ العشوائي غير المرتبط بمتوسط صفر وبتباين σ^2.

Δ: معامل الفرق.

ρ,β,α: معاملات.

ويعتمد اختبار (ديكي فولر) على الفرضية العدمية (Null Hypothesis, ρ=1) وذلك بمقارنة قيمة (T) (tau) المحسوبة مع قيمة المستخرجة من جدول ماكينون أو (D.F) فإذا كانت [1] قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فنقبل الفرضية (ρ=1) وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية I (0) ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ولتحديد درجة التكاملية (Order of Cointegration) التي تصل السلسلة عندها إلى وضع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخـــذ الفـــرق الأول (First Difference) فـــإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى (1) I وهكذا حتـــى (d) من الاختبارات.

(ب) النموذج الإحصائي:

تعتمد دراسة القدرة الاستيعابية على تقدير معادلة نمو الطلب والتي تقـــاس بدورها من خلال نمو الاستخدام ، حيث سيتم تطبيق المعادلة التالية على المســتوى الاقتصادي الكلي وكذلك على المستوى القطاعي:

$$Gldi = B_0+B_1GVAi+B_2GKLi+B_3GWGi + B_4\ SUBi + Ui.....(1)$$

حيث تمثل:

Gldi: معدلات النمو في أعداد العاملين في القطاع i

GVAi: معدلات النمو في القيمة المضافة الإجمالية في القطاع i

GKLi: معدلات النمو في حصة العامل من راس المال في القطاع i

GWGi: معدلات النمو في متوسط أجرة العامل في القطاع i

SUBi: مرونة الإحلال في القطاع i

حيث تقيس (B1)مرونة الاستخدام بالنســـــبة للإنتـــاج، و (B2) تـــأثير التطورات التكنولوجية على نمو الاستخدام، و (B3)مرونة الاســـــتخدام بالنســـبة للأجور، (B4) تأثير مرونة الإحلال على نمو الاستخدام .

كما سيتم تقدير دالة مرونة الإحلال بين العمل وراس المال على المســتويين القطاعي والكلي من خلال المعادلة التالية:

$$Ln\ (L/K) = B + \alpha\ Ln\ (w/r).....(2)$$

حيث:

L/K: نسبة العمل إلى راس المال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

w/r: نسبة الأجور إلى أسعار راس المال.

α: مرونة الإحلال.

حيث تدل الإشارة السالبة لمرونة الإحلال إلى وجود علاقة تبادلية بين العمل وراس المال ، آما الإشارة الموجبة فتدّل على علاقة تكاملية، وتعتبر دراسة مرونة الإحلال بين العمل وراس المال من المعلومات الهامة في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة، نظرا لأهمية طبيعة العلاقة بينهما، فزيادة راس المال تزيد من العمالة في حالة العلاقة التكاملية بينهما.

وقد تم تقدير راس المال باستخدام طريقة نسبة راس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital Out-Put Ratio)(ICOR) التي استخدمها (خليل حماد) في دراسته حول دالة الإنتاج الكلية للأردن والتي اتبع فيها ادلمان و تشرني (Adelman & Chenry) اللذان استخدماها في دراستهما حول تجربة اليونان في التنمية.

وتعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة راس المال إلى الإنتاج (ICOR) باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\Sigma^{n}_{r} Ni_{t}}{GDP_{n} - GDP_{r}}$$

حيث:

ICOR: نسبة راس المال إلى الإنتاج.

Nit: التكوين الرأسمالي الصافي في السنة t.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

n,r: بداية ونهاية مدة الدراسة على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فان راس المال في السنة الأولى للدراسة، يساوي حاصل ضرب نسبة راس المال إلى الإنتاج (ICOR) في الناتج القومي الإجمالي، ويمكن حساب راس المال لبقية سنوات الدراسة وذلك بإضافة صافي التكوين الرأسمالي أي (التكوين الرأسمالي – الاهتلاك) لكل سنة .

وفيما يتعلق بحساب راس المال للقطاعات، فانه سيتم حسابها على النحو التالي:

راس المال في القطاع I = إنتاج القطاع I / الناتج المحلي الإجمالي X راس المال الكلي في الاقتصاد

حيث استخدم فائض التشغيل بعد تحويله إلى رقم قياسي (بأسعار سنة 1995) كمقياس لاسعار راس المال، واستخدام متوسط عوائد العاملين كمعيار للأجور خلال فترة الدراسة.

1-5 مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على البيانات الإحصائية المنشورة من قبل الدوائر الرسمية كالبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة وتقارير وزارتي العمل والتخطيط، بالإضافة إلى النشرات والأبحاث ذات الصلّة بموضوع الدراسة، وكذلك حساب بعض الأرقام مثل راس المال الكلي بطريقة (ICOR) وحساب راس المال في بقية القطاعات، وكذلك تحويل بعض الأرقام إلى أرقام قياسية مثل فائض التشغيل.

1-6 تسلسل الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول بالإضافة إلى الفصل الأول (المقدمة) والنتائج والتوصيات في فصلهما الخامس ،حيث تناقش الدراسة الإطار النظري التي تعتمد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه وتستعرض الأدبيات في الفصل الثاني ، وتعرض واقع سوق العمل الأردنـــي من حيث هيكله وبعض المشاكل التي يعاني منها في الفصل الثالث ،وفي الفصـــل الرابع تقدم الدراسة تقديرا للقدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني، حيث يتم تقدير النموذج الإحصائي وتحليل نتائجه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الأول :

1) Chermza,W.and Deadman,P.New Direction in Economic Practices,Edward Elgar ,England,1992,p.(43-44).

2) Dickey ,D.A.and W.F.Fuller,Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive TimeSeries With a Unit Root ,Econometrica,Vol.(49),N.(2),1981,pp.1057-1072.

3) Domodar N.Gujarati :Basic Econometrics ,Third Edition,MaGraw-Hill,Inc.NewYourk ,1995,P.719 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري
والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

2-1 الإطار النظري:

بدا الاهتمام بدراسة القدرة الاستيعابية للعمالة في الأدبيات بعد دراسة (Fei and Ranis 1963)[1] عام 1963 حول قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمل في الدول الصناعية، وعرفت هذه الدراسة القدرة الاستيعابية للعمالة بأنها معدل النمو في الاستخدام، حيث بينت أن محدداتها تعود في الأصل إلى دالة الإنتاج بشكل عام ودالة الطلب على العمل بشكل خاص وهي:

1. التكوين الرأسمالي.
2. سرعة ونوعية الابتكارات التكنولوجية.
3. درجة تحيز الابتكارات التكنولوجية لاستخدام المزيد من عنصر العمل.
4. سرعة سريان مفعول قانون تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.
5. نمو الأجور.

وبناءً على هذه الدراسة فإن القدرة الاستيعابية للعمل تزيد كلما زاد التكوين الرأسمالي وزادت سرعة الابتكارات التكنولوجية المتحيزة لعنصر العمل، وكلما قلت سرعة سريان مفعول قانون تناقص الإنتاجية الحدية ومعدل نمو الأجور.

وقد استخدمت الدراسة نموذجا لقياس القدرة الاستيعابية للعمل في القطاع الصناعي ، تم تقديره من قبل (ستون مان) Stonemen [2] عام 1987 ليتضمن متغيرات اخرى ويطبق على كافة القطاعات الاقتصادية، ليأخذ الشكل التالي:

$$dl/L = \alpha K (S - Ep) (c + h + w + g) + g (Ep - 1) - W Ep$$

حيث أن:

dl/L = القدرة الاستيعابية.

α: حصة رأس المال من الإنتاج.

S : مرونة الإحلال لعنصر العمل محل رأس المال.

Ep : مرونة الطلب السعرية للسلعة المنتجة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

c : معدل نمو تكلفة عنصر رأس المال.

w : معدل نمو الاجور.

g : معدل تعزيز عنصر العمل (labor augmentation)

h : معدل تعزيز عنصر رأس المال (Capital augmentation)

وبالرغم من قصور النماذج الرياضية والقياسية لمحددات القدرة الاستيعابية للعمل، إلا أنها تركز على أربعة عوامل أساسية[3] هي:

1. الإنتاج والإنتاجية.
2. مرونة الإحلال بين عنصر العمل ورأس المال.
3. التطورات التكنولوجية.
4. معدل نمو الأجور.

وفيما يلي بيان لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والقدرة الاستيعابية لسوق العمل.

2-1-1 الإنتاج والإنتاجية:

إن الطلب على عنصر العمل طلب مشتق (Derived Demand) من الطلب على السلع والخدمات النهائية التي ينتجها العامل وهنا تكمن العلاقة بين الإنتاج والاستخدام، وتستخدم مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج للتعبير عن العلاقة بين الإنتاج والاستخدام، ولم تحدد النظرية طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، حيث أن مثل هذه العلاقة تتأثر بعدة متغيرات اقتصادية و ديموغرافية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المتطابقة التالية (khan 1993)[4]:

$$Q = \frac{E}{L} * \frac{Q}{E} * \frac{1}{H} * \frac{L}{N} * N * H$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن:

Q :القيمة المضافة أو الإنتاج.

E : عدد العاملين (الاستخدام).

L : القوى العاملة.

H : متوسط ساعات العمل للعامل.

N : عدد السكان.

ومن خلال هذه المتطابقة يتبين لنا أن نمو الإنتاج مثلاً بنسبة 3% قد يصاحبه زيادة الاستخدام (E) بنسبة 1%، وزيادة الإنتاجية (Q/EH) بنسبة 1% وزيادة ساعات العمل بنسبة 1% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يمكن أن يرافق النمو في الإنتاج تراجع في الاستخدام بسبب زيادة الإنتاجية أو ساعات العمل، لذا فإن اتجاه العلاقة بين التغير في الإنتاج والتغير في الاستخدام يعتمد على اتجاه التغير في بقية المتغيرات المذكورة وخصوصاً إنتاجية العامل (Q/EH). فزيادة الإنتاجية بنسب أعلى من زيادة الإنتاج يؤدي إلى تناقص الاستخدام.

و من المتوقع أن ينمو الاستخدام بنسب أقل من نمو الإنتاج بسبب التقدم التقني الذي يعزز من دور رأس المال في الإنتاج (capital deepening)[5]. كما وتشير معظم الدراسات إلى تدني مرونة الاستخدام بالنسبة لمرونة الإنتاج[6]، وتعزو المدرسة الكلاسيكية ذلك إلى تشوه أسعار عناصر الإنتاج والتي تجعل أسعار عنصر العمل عالية مقارنة بأسعار راس المال مما يؤدي إلى زيادة إحلال رأس المال محل العمل و يعزز ارتفاع مرونة الإحلال. مما يشجع المستثمرين على زيادة استيراد المعدات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية وخصوصا في حالات تضخيم سعر صرف العملة المحلية [7].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتختلف الدراسات في اتجاه تأثير الإنتاجية على الاستخدام، حيث دلت بعض الدراسات على أن نمو الإنتاجية يقلل من نمو الاستخدام [8]، ولكن البعض يرى أن تدني مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج لا ينجم عن المرونة الإنتاجية، فقد تكون العلاقة عكسية في المدى القصير، إلا أنها إيجابية في المدى الطويل وتؤدي بدورها إلى نمو الاستخدام [9]، فالصناعات التي تتميز بنمو الإنتاجية هي التي تتمتع بمعدلات نمو استخدام عالية، مما يعني أن العلاقة إيجابية بينهما وهذا ما يعرف بقانون (فيردون) (Verdoon's Law)[10]. وقد تكون العلاقة سلبية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فالتطورات التكنولوجية تزيد من إنتاجية العامل مما يقلل الحاجة إلى عنصر العمل (Labor augmentation).

2-1-2 مرونة الإحلال:

تعرف مرونة إحلال عنصر العمل محل راس المال على أنها حاصل قسمة نسبة التغير في حصة العامل من راس المال (L/K) على نسبة التغير في سعر عنصر العمل (w) مقارنة بسعر عنصر راس المال (r)، وتعد دراسة مرونة الإحلال بين العمل وراس المال من المعلومات الهامة في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة، حيث تنبع أهميتها عند دراسة القدرة الاستيعابية للعمل لكونها تشكل حلقة الوصل بين التغير في الاستخدام الناجم عن تغير الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج خاصة عنصري العمل وراس المال، والتغيرات التكنولوجية والسياسات الهادفة التي تغير كثافة استخدام عنصر العمل. فمثلا لو كانت مرونة الإحلال تساوي صفر، فلن يستطيع المنتج استبدال العمال من خلال زيادة راس المال، أما إذا كانت مرونة الإحلال (0.5) فهذا يعني أن انخفاض الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (w/r) بنسبة (10%) سيقلل من حجم الاستثمار المطلوب لتوظيف عدد معين من العمال بنسبة (5%)، فارتفاع مرونة الإحلال يشير إلى توفر البدائل الإنتاجية أمام المنتجين، مما يعزز من قدرتهم على التأقلم مع الصدمات الخارجية، إذ بإمكانهم إحلال عنصر الإنتاج الذي ينمو بنسب اكبر محل العنصر الأقل نموا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-3 التقدم التكنولوجي:

يقاس التقدم التقني من خلال التغير في حصة العامل من رأس المال (K/L) وعادة ما تبحث الدول عن التكنولوجيا الملائمة لها والتي تسعى إلى تعظيم الرفاه الاجتماعي (Social Welfare) وذلك من خلال المزج الأفضل لعناصر الإنتاج، و فيما يتعلق في تأثير التقدم التكنولوجي على الاستخدام فإنه غير محدد من الناحية النظرية[11]، فقد يكون موجباً (Capital Saving) فيزيد الاستخدام مع زيادة التقدم التكنولوجي حيث تكون الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل (Labor Intensive) ، وقد يكون سالباً (Labor Saving) فيقلل الاستخدام مع زيادة التقدم التكنولوجي حيث تكون الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر راس المال (Capital Intensive) ،أو قد يكون محايداً (Neutral) فلا يؤثر التقدم التقني على الاستخدام.

2-1-4 معدل الأجور:

تفترض النظرية الاقتصادية أن ارتفاع الأجور الحقيقية، يؤدي إلى تقليل الكمية المطلوبة من العمال وذلك عن طريق إحلال راس المال محل العمل في العملية الإنتاجية أي أن اثر الإحلال سالبا، فزيادة الأجور الحقيقية مع ثبات الإنتاج و أسعار راس المال تؤدي إلى رفع تكاليف العمل بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج الأخرى مما يحمل المنتج على إحلال عوامل الإنتاج الأخرى (راس المال) محل العمل [12].

ويعبر عن قوة العلاقة بين الاستخدام والأجور باستخدام المرونة والتي بدورها تعتمد على أربعة عوامل تسمى بقانون مارشال ، حيث تزداد مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور كما ازدادت مرونة إحلال عنصر العمل محل راس المال، ومرونة الطلب السعرية للإنتاج، ومرونة عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وكلما ازدادت حصة تكلفة العمل من تكاليف الإنتاج الكلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2 الدراسات السابقة:

لما كان موضوع القدرة الاستيعابية لسوق العمل يرتبط بشكل وثيق بـالطلب على القوى العاملة من حيث تعريف القدرة الاستيعابية على أنها معدل النمو فـي الاستخدام. وكذلك من حيث العوامل المحددة للقدرة الاستيعابية وهي إلى حد كبـير مرتبطة بعوامل الطلب على العمل، فقد قسمت الأدبيات إلى قسمين (1) الأدبيـات المتعلقة بالطلب على العمل حيث سيتم التركيز على الدراسات التي تناولت سـوق العمل الأردني باستثناء دراسة هامرميش والتي تعد الأسـاس لدراسـات الطلـب التطبيقية و (2) الدراسات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية ونمو الاستخدام :

2-2-1الدراسات المتعلقة بالطلب على العمل:

تعتبر دراسة هامرميش (Hamer mesh) عـام 1976[13] مـن أوائـل الدراسات في هذا الموضوع والتي هدفت إلى تقدير دالة الطلب على العمـل فـي الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1955-1973)، وقد تبعت الدراسـة المعادلـة المشتقة من عملية تعظيم الأرباح وهي:

$$LD = F(W, R, Q) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن :

LD: الطلب على القوى العاملة.

W: الأجور الحقيقية.

R: أسعار رأس المال.

Q: الإنتاج.

كما هدفت الدراسة إلى تقدير دالة مرونة الإحلال في سوق العمل الأمريكي بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$\ln(L/K) = \beta + \alpha \ln(W/R) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن:

L/K = نسبة العمل إلى راس المال.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

W/R: نسبة الأجور إلى سعر رأس المال.

α : مرونة الإحلال.

وقد بينت نتائج الدراسة إن علاقة الإنتاج و أسعار راس المال إيجابية مع الطلب على العمل، وان اثر معدل الأجور الحقيقية كان سالبا.

كما قدمت الدراسة تحليلاً لسياسات ضرائب الأجور و الإعانات، حيث بينت إن الضرائب على الأجور غير مرغوبة وتحد من الطلب على القوى العاملة، أما برنامج الإعانات فانه يزيد من الطلب عليها وخاصة في حالات الركود الاقتصادي، وكانت مرونة الأجور في ظل سياسة الإعانات المالية عالية جداً، وفعالة في زيادة الطلب على القوى العاملة، حيث تؤدي إلى زيادة مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل، كما أن مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال إيجابية، فأساليب الإنتاج في الولايات المتحدة كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال، وفي الأمد الطويل تؤدي هذه السياسة إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وتحقيق الاستخدام الأمثل في الاقتصاد.

و قدر الطلافحة[14] دالة الطلب على القوى العاملة في الأردن على المستوى القطاعي باستخدام منهجية هامرميش للفترة (1968-1986)، كما قدر مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال، مستخدماً طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، حيث كانت المعادلة الإحصائية المقدرة:

$$Ln\,(Ei) = Bi + B_1 i\,Ln\,(W) + B_2 i\,Ln\,(RGDPi) + B_3 i\,(OSi) + B_4 i Ln\,(Ei_{,1}) + e_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث:

Ei: العمالة في القطاع i.

Wi: متوسط الإنفاق على العامل الواحد في القطاع i.

RGDPi: مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

OSi: الرقم القياسي لفائض التشغيل في القطاع i.

Ei_{-1}: العمالة في القطاع i في الفترة السابقة.

وكان من نتائج الدراسة أن العمالة في القطاع الزراعي قد انخفضت في حين نمت في القطاعات الأخرى بمعدلات متواضعة، ويعود ذلك إلى تباطؤ الطلب على القوى العاملة بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن مرونة الطلب على القوى العاملة بالنسبة للأجور قليلة جدا، وليست ذا دلالة إحصائية في القطاع الزراعي والصناعي وعلى مستوى الاقتصاد ككل، أما مرونة الطلب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، فقد كانت موجبة وذا دلالة إحصائية في قطاعي الصناعة والخدمات، في حين لم تختلف إحصائيا عن الصفر في قطاعي الزراعة والإنشاءات.

كما بينت الدراسة أن تخفيض معدلات البطالة، يعتمد على نمو الناتج المحلي الإجمالي، و على طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال التي كانت تبادلية في القطاع الزراعي وتكاملية في باقي القطاعات الأخرى، و عليه فقد استنتجت الدراسة أن سياسة الأجور لم تكن فعالة في زيادة معدلات التشغيل حيث أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور كانت منخفضة.

ثم جاءت دراسة الشرع والطلافحة وزريقات [15] والتي هدفت إلى تقدير وتحليل الطلب على العمل في الأردن على المستوى القطاعي وكذلك التعليمي بالإضافة إلى تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال بالإضافة إلى الإحلال بين أقسام العمل المختلفة حسب المستوى التعليمي، مستخدمة نفس المنهجية، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور في جميع القطاعات الاقتصادية وعلى مختلف مستويات التعليم، كما تبين أن اكثر العوامل تأثيرا على الطلب في جميع القطاعات والمستويات التعليمية هو متغير العمالة بالفترة السابقة، وكانت العلاقة تبادلية بين عنصري العمل وراس

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المال، وكذلك بين حملة الشهادة الجامعية ودبلوم كلية المجتمع (المتوسط)، وبين حملة الدبلوم المتوسط والثانوية العامة فما دون، أما العلاقة بين حملة الشهادة الجامعية والثانوية فما دون فقد كانت تكاملية.

و أشارت نتائج هذه الدراسة أيضا إلى أن العلاقة بين العمالة الأردنية والعمالة الوافدة هي علاقة تبادلية على جميع مستويات التعليم، غير أن عملية الإحلال بينهما بطيئة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا والى سياسات اقتصادية خاصة بالأجور.

و هدفت دراسة زريقات [16] إلى تحليل التغيرات الهيكلية في سوق العمل الأردني والطلب على القوى العاملة الأردنية، و إمكانية التأثير عليها إيجابيا للحد من تفاقم مشكلة البطالة، واعتمادا على نموذج هولز تشنري وسركويف (Chenery & Serkoive) قدرت الدراسة الطلب على القوى العاملة في الأردن في الآجل الطويل على المستوى القطاعي خلال الفترة (1970-1989) وكذلك على المستوى التعليمي في الفترة (1973-1987) كما وقدرت الدراسة مرونات الإحلال بين العمل وراس المال.

وقد بينت الدراسة أن التغيرات التي طرأت على نسب القوى العاملة الكلية في القطاعات الاقتصادية، والمجموعات المهنية والمستويات التعليمية هي تغيرات هيكلية ارتبطت بالنمو الاقتصادي مقاسا بالنمو في متوسط دخل الفرد، والنمو السكاني وتدفق الموارد الإنتاجية وانتقال القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى باقي القطاعات الاقتصادية، حيث انخفض الطلب على العمل في القطاع الزراعي وارتفع في باقي القطاعات الاقتصادية بمعدلات منخفضة، ويعود ذلك لتباطؤ الطلب المحلي على القوى العاملة نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وكثافة استخدام راس المال محل العمل في معظم القطاعات الاقتصادية، وعلى المستوى المهني تزايدت نسب القوى العاملة في مهن البيع والخدمات وتراجعت في أعمال الإدارة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكتابة ، حيث ارتبط الطلب عليها بمعدل نمو الدخل، الذي لم يكن له أي تـــأثير واضح على التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في المستويات التعليمية.

و أخيرا أظهرت الدراسة وجود علاقة تبادلية بين العمالة الأردنية والعمالـة الوافدة وان إحلال العمالة الأردنية محل الوافدة أمر ممكن، كما بينت وجود علاقـة تبادلية بين العمل وراس المال في جميع قطاعات الاقتصاد الأردني.

وقد قدر الزعبي [17] الطلب على العمل في الأردن على مستوى الاقتصـــاد ككل خلال الفترة (1968-1993) مستخدما نفس المنهجية ولم تختلف نتائجه عـن نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، حيث بينت أن للناتج القومي الإجمالي اثـر محفز في تشجيع الطلب على عنصر العمل، وان مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجر كانت منخفضة، الأمر الذي يشير إلى ضعف فعالية سياســـة الآجـر فـي عنصر الطلب على القوى، وكذلك كانت مرونة الطلب على عنصر العمل بالنسـبة لسعر راس المال منخفضة بالإضافة إلى وجود علاقة تبادلية بين عنصري العمـل وراس المال.

و أخيرا في دراسته للبطالة في الأردن ناقش الطلافحة والفـهداوي (1998) [18] إمكانية استيعاب العاطلين عن العمل من خلال دراسته لمحددات الطلب علـى العمل على مستوى الاقتصاد ككل والمستوى القطاعي والتعليمي والمـــهني، وقـد توصلت الدراسة إلى نتائج مشابهة لسابقاتها من حيث انخفاض مرونة الطلب علـى العمل الاجرية، والأهمية النسبية لمرونة الطلب بالنسبة للإنتاج.

وعند مناقشتها لامكانية استيعاب العاطلين عـــن العمـل فـي الاقتصـــاد، استنتجت الدراسة أن زيادة التوظيف لابد وان تكون مـــن خـــلال زيـــادة القيمـــة المضافة بشكل عام. كما توصلت الدراسة إلى إن العلاقة بين العمل وراس المـــال كانت ضعيفة لكنها تكاملية، وتوصلت كذلك إلى أن العلاقة بين العمالـــة المحليـــة

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعمالة الوافدة كانت تبادلية مع أن مرونة الإحلال بينهما كانت منخفضة نسبيا، لذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن استيعاب اكبر نسبة من العاطلين عن العمل لابد وان تكون من خلال زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو وكذلك إحلال العمالة المحلية محل الوافدة.

والحقيقة أن هذه الدراسة تعد إضافة عملية جديدة و إثراء للدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وذلك من خلال دراستها لواقع سوق العمل الأردني بخصائصه ومشاكله، وتحليله على المستوى القطاعي والتعليمي والكلي، واختيار متغيرات اقتصادية جديدة لم تندرج في إطار الدراسات السابقة، كما تلج في استشراف آفاق المستقبل من خلال تقدير التنبؤ بالعرض والطلب على القوى العاملة والموازنة بينها، وتشكل هذه الدراسة من خلال تركيزها على محاولة بناء سياسات اقتصادية تركز على سوق العمل من اجل استيعاب العمالة الفائضة، وتعد هذه الدراسة حلقة الوصل بين دراسات الطلب التطبيقية السابقة ودراسات القدرة الاستيعابية في سوق العمل الأردني، وتكتسب أهمية في هذا المجال حيث تعتبر الوحيدة التي تطرقت ولو بشكل بسيط جدا إلى القدرة الاستيعابية للعمالة في الاقتصاد الأردني.

2-2-2 الدراسات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية ونمو الاستخدام:

ظهرت الدراسات المتعلقة بالقدرة الاستيعابية بشكل عام في الستينات من القرن الماضي من خلال دراسة (في ورانيس) (Fei and Ranis)[19] والتي قاست القدرة الاستيعابية بمعدل نمو الاستخدام. واستنتجت العوامل التي تحدد القدرة الاستيعابية من خلال معادلة الطلب على العمل والتي استخدمها هامرميش . وقد استخدم (ستون مان) (Stonemen)[20] دراسة (في ورانيس) (Fei and Ranis) والتي كانت معدة أصلا لقياس الاستيعاب في القطاع الصناعي بعد أن طورها بإدخال متغيرات جديدة وتوسيعها لتشمل باقي القطاعات الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم جاء (بيتر تشاو) (Peter C.Y. Chow) [21] والذي طبق دراسة لقياس القدرة الاستيعابية على الاقتصاد التايواني، حيث عمل على تحليل أهـــم العوامـل التي تؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد التايواني في استيعاب القوى العاملة، وذلك من خلال نموذج قياسي جاء على النحو التالي:

$$L= B_0+ B_1T+ B_2K + B_3G + B_4X + B_5Y + ui \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث:

L : معدل النمو في الأيدي العاملة.

T: معدل النمو في نسبة العمل إلى راس المال (K/L)

K: معدل النمو في مخزون راس المال (Capital Stock)

G:معدل النمو في الناتج لغير التصدير (Non Export Output)

X: معدل النمو في الصادرات.

Y: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد بينت الدراسة أن قدرة الاقتصاد التايواني على استيعاب العمالة يتحـــدد من خلال التوسع في الناتج المحلي أولا، ثم من خلال معدل نمو الصادرات ثانيـا، ثم من خلال ارتفاع نسبة نمو راس المال إلى العمل. وبينت الدراسة الأثر الســلبي للتطورات التكنولوجية على استيعاب القوى العاملة.

وعلى مستوى الدول العربية، جاءت دراسة الشرع [22] والتي عملت علـــى تحليل أهم العوامل التي ساهمت في توسع العمالة في قطـــاع الخدمـات بـالعراق للفترة (1968–1990) والبحث في ما إذا كان هذا التوسع ينسجم مع حالـــة التطـــور الاقتصادي الذي وصل إليه الاقتصاد العراقي، لان مثل هذا التوسع قد يعني أحـــد أمرين، إما ارتفاع إنتاجية العمل في القطاعات السلبية مما أزاح العاملين فيها نحـو قطاع الخدمات أو بالعكس من ذلك تماما.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد انصب اهتمام الدراسة في استعراض العوامل المسؤولة عن مثل هـــذا التوسع، فقامت بدراسة تلك العوامل من جانبين هما جانب العرض وجانب الطلـب وقد اشتمل على الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي وكذلك الطلب الوسيط على الخدمات.

وقد بينت الدراسة أن توسع العمالة في قطاع الخدمات بالعراق لـــم يكـن مخططاً له، ولم يأخذ مساره الطبيعي لانتقال العاملين (من الزراعة إلى الصناعـة ثم إلى الخدمات)، بل جاء على شكل قفزة كثيفة من الزراعة نحو الخدمـــات دون المرور بالصناعة وذلك بسبب انخفاض إنتاجية العمل فـي الزراعـة والصناعـة وعدم قدرة القطاع الصناعي على توفير فرص العمل، وبذلك كان هذا التوسع فـي الاستخدام لا ينسجم مع التطور الاقتصادي الذي وصل إليه البلد.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني:

1) Fei,john C.H ,Ranis,Innovation . Capital Accumulation, and Economic Development. The American Economic Review, Vol LIII, NO .3, 1963.

2) Stoneman,P.A . An Analytical Framework For An Economic Perspective on the Impact of New Information Technology in Information Technologies and Economic Perspective. Editor: stonemen .

3) Khan. George A. Sluggish Job Growth: Is Rising Productivity or An Anemic Rocovery to Balme. Economic Review of federal Reserve. Vol. 78. No.3. 1993.

Squire Lyn. Employment Policy in Developing Countries of Issues and Evidence. Oxford University Press. Uk. 1980.

4) Kahn. Op. Cit. 1993.

5) White, Lawrence J. The Evidence on Appropriate Factor Proportion for Manufacturing In Less Developed Countries: A Survey. Economic Development, and Cultural Change vol. 27. 1979.

6) Theierer, Adam, D. Preparing for Jobs Summit: The Five Principles of Job Creation. Herritage Foundations Reports. March 11, 1994.

7) Ilo,

8) Kahn. Op. Cit. 1993.

9) Phipps, A.J. Sheen. JR. Macroeconomics and Employment Growth in Australia. Australian Economic Review. First Quarter 1995.

10) Bosworth. D; Dawkins, P; and Stromback T. The Economics of the Labor Market. Longman, Singapore. 1996

11) Phipps and sheen,I.b.I.d,PP 105.

12) حسين طلافحة. " الطلب على القوى العاملة في الأردن " أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 4، 1990ـ ص45.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13) Daniel S. Hamermesh. "Econometric Studies of Labor Demand and Their Application to Policy Analysis". The Journal of Human Resources. 22. No. 4. 1976. Pp 507.

14) حسين طلافحة، "الطلب على العمل"، مصدر سابق، ص 35.

15) منذر الشرع،حسين طلافحة وزياد زريقات. " الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني "، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 1994، ص173.

16) زياد زريقات. " التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1993، ص20.

17) بشير العبد الرزاق. " الطلب على عنصر العمل في الأردن "، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، عدد 1، 1998.

18) حسين طلافحة وخميس الفهداوي. " دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1968-1996) "، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك 1998ـ ص5.

19) Fei and Ranis, Ibid. PP 283.

20) Stonemen, Ibid.PP

21) Chow, Peter C.Y. output Effect, Technology Change, and Labor Absorption in Taiwan 1952-1986. Economic Development and Cultural change .VOL .39 .1990.

22) علي الشرع. " توسع العمالة في قطاع الخدمات بالعراق (1968-1990)"، بحوث اقتصادية عربية، عدد 11، 1998.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

واقع سوق العمل الأردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

3-1 تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع سوق العمل الأردني ومعرفة خصائصه، وتتبع التغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة (1968-2000)، حيث أن الأردن قد شهد تطورات عديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، متأثرا بالتطورات الخارجية على الساحتين الدولية والإقليمية، والتي تركت أثارها على سوق العمل الأردني.

لذلك يقدم هذا الفصل دراسة لخصائص القوى العاملة المحلية وتوزيعاتها المختلفة على الأنشطة الاقتصادية والمستويات التعليمية والمهنية، موضحا ابرز المشكلات التي يعاني منها سوق العمل الأردني، فيتتبع تطور أعداد العمالة الوافدة، ومعدلات البطالة، كما ويقدم تحليلا وصفيا لإنتاجية العامل الأردني ونمو العمالة.

3-2 خصائص سوق العمل الأردني:

لقد شهد الأردن تغيرات اقتصادية واجتماعية و ديموغرافيه منذ حرب عام 1967، مما أدى إلى إحداث تغيرات و تحولات هيكلية في سوق العمل الأردني وفي بناه القطاعية والتعليمية والمهنية، وتشير الدراسات السابقة (زريقات 1988، حراحشة 2000)[1] إلى أن سوق العمل الأردني قد مر بمراحل زمنية مختلفة وهي:
المرحلة الأولى (1950-1972) حيث زادت القوى العاملة بسبب الهجرة القسرية من الضفة الغربية والقطاع مما زاد معدلات النمو السكاني بنسبة (38%)[2] خلال فترة قصيرة جدا. مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت عام 1972 ما نسبته (14%) كما يبين الجدول رقم (3-1).

و المرحلة الثانية الفترة (1973-1980) وقد تميزت هذه المرحلة بتدني معدلات البطالة والاتسام بالتشغيل الكامل للموارد البشرية. واستقدام العمالة الوافدة لسد الفجوة التي أحدثتها التطورات الاقتصادية في سوق العمل الأردني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المرحلة الثالثة، الفترة (1980-1990) حيث بدا الاقتصاد الأردني بالانكماش خلال هذه المرحلة وانخفضت قيمة العملة المحلية، وتفشت ظاهرة البطالة بكافة أنواعها بسبب تراجع الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية. كما برزت ظاهرة العمالة العائدة من دول الخليج العربي، حيث بلغت ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للعمالة المهاجرة [3].

و اتسمت المرحلة الرابعة (1991-2000) بالتراجع التدريجي لمعدلات البطالة نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات، وكذلك زيادة حجم الطلب الخارجي على العمالة الأردنية في أسواق العمل العربية، والزيادة المطردة للعمالة الوافدة في سوق العمل الأردني نتيجة عزوف العمالة الأردنية عن مزاولة بعض المهن.

ويبين الجدول رقم (3-1) ان حجم القوى العاملة الكلية قد ارتفع من (279.3) ألف عامل عام 1968 إلى (1209.4) ألف عامل عام 2000، أي بمعدل سنوي مقداره (4.4%)، كما ارتفع معدل المشاركة الخام من (19.83%) عام 1968 إلى (26.4%) عام 2000، وقد شهدت القوى العاملة الأردنية تحولات هيكلية، تتلخص فيما يلي:

3-2-1 التوزيع القطاعي للعمالة:

1. **العمالة في القطاع الصناعي:**

يعد القطاع الصناعي من اكبر القطاعات القادرة على استيعاب الموارد الاقتصادية، وحشدها خلال المسيرة التنموية، فقد عملت الحكومة الأردنية على توفير المناخ الاستثماري في هذا القطاع وخلق الظروف المشجعة للاستثمارات الصناعية وذلك بشتى الوسائل والسبل سواء من خلال الإعفاءات الضريبية للمستثمرين في بعض الفترات، أو إعفاء بعض مستلزمات الإنتاج من ضريبة المبيعات، وكذلك إقامة المدن الصناعية الكبرى في المملكة[4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3-1)

حجم القوى العاملة و معدلات المشاركة الفعلية في الأردن

خلال الفترة 1968-2000

السنة	القوى العاملة الفعلية	معدل المشاركة (%)	معدل البطالة (%)
1968	279.3	19.83	9.9
1969	289.5	19.86	11.8
1970	299.9	19.89	13.7
1971	310.8	19.90	13.8
1972	322.0	19.92	14.0
1973	332.8	19.88	11.1
1974	343.9	19.84	8.0
1975	355.4	19.66	4.9
1976	367.2	19.78	1.6
1977	379.5	19.63	2.2
1978	392.2	19.78	2.9
1979	405.3	19.83	3.5
1980	420.0	20.24	3.5
1981	435.4	21.10	3.9
1982	451.2	21.13	4.3
1983	467.7	21.13	4.8
1984	484.7	21.43	5.4
1985	502.4	21.08	6.0
1986	535.4	21.30	8.0
1987	555.7	21.35	8.3
1988	572.2	21.40	8.8
1989	583.5	21.45	10.3
1990	630.1	21.50	16.8
1991	646.6	17.47	18.8
1992	706.0	18.37	15.0
1993	809.3	25.58	18.8
1994	948.7	27.06	15.3
1995	974.6	26.50	14.2
1996	994.0	24.6	12.0
1997	1032.7	28.8	14.4
1998	1126.0	28.9	15.2
1999	1195.0	27.5	14.4
2000	1209.4	26.4	13.4

المصدر:

1. حسين طلافحة،عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة العلـــوم الإنســـانية والاجتماعية، المجلد التاسع العدد الرابع، 1993، ص297.
2. وزارة العمل، التقرير السنوي، لسنوات متعددة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (3-2) توزيع القوى العاملة قطاعيا والأهمية النسبية لهذه القطاعات المختلفة ، فقد بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الصناعة (25.7) ألف عامل 1968 ارتفع إلى (26.9) عام 1972، ثم واصل ارتفاعه حيث بلغ عام 1981 (42.2) ألف عامل وفي بداية التسعينات استوعب قطاع الصناعة (60.3) ألف عامل عام 1990، و (162.3) ألف عامل في عام 2000، إلا أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، تراجعت خلال عقد السبعينات، حيث بلغت (9.2%) عام 1979، وارتفعت إلى (12.2%) عام 1987، وبلغت (15.5%) عام 2000، وبلغ استيعاب قطاع الصناعة بالمتوسط ما نسبته (11%) خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير تراجع نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة في عقد السبعينات بهجرة الأيدي العاملة الأردنية إلى دول الخليج العربي، وكذلك إلى الفترة الزمنية التي تحتاجها الأيدي العاملة في اكتساب الخبرات والتأهيل، كما وتشير الدراسات إلى أن الصناعات الأردنية تميل إلى استخدام أساليب إنتاجية ذات كثافة رأسمالية[5].

أما في نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات فقد ازدادت نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة، وذلك نظرا لعودة المغتربين الأردنيين من الخليج اثر أزمة الخليج، وقد ساهم القطاع الصناعي بنسبة (20.8%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2000، ويعزي ذلك إلى زخم الاستثمارات الصناعية والتنوع في العمليات الإنتاجية ، وكذلك ارتفاع معدلات الأجور ، و إعادة فتح الأسواق أمام انسياب الإنتاج الصناعي[6] .

2. **العمالة في القطاع الزراعي:**

يعد القطاع الزراعي من أهم المصادر الرئيسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد اقتصاديات الدول النامية كثيرا على مثل هذا القطاع في تزويد القطاعات الأخرى بالأيدي العاملة، وفي أوقات التطور الاقتصادي يتم نقل الفائض من القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك توافقا مع عملية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها. إلا أن القطاع الزراعي في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

له خصوصية مختلفة عن اقتصاديات الدول الأخرى وذلك بسبب ضيق المساحة الزراعية وشح الموارد المائية وضعف الأساليب التكنولوجية المستخدمة.

وقد شهد قطاع الزراعة تراجعا ملموسا في حجم استخدام القوى العاملة عبر فترة الدراسة (1968-2000)، حيث يبين الجدول رقم (3-2) أن استخدام قطاع الزراعة من الأيدي العاملة عام 1970 بلغ (50.4) ألف عامل ، ثم انخفض في عقد السبعينات ليصل عام 1980 إلى (41.4) ألف عامل، ثم تابع انخفاضه في عقد الثمانينات ليصل عام 1990 إلى (38.3) ألف عامل ، وانتهى عام 2000 باستيعابه (48.2) ألف عامل، بعد أن وصل في عام 1996 إلى (82.2) ألف عامل، إلا أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي شهدت انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث بلغت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي عام 1970 ما نسبته (19.5%) من إجمالي القوى العاملة انخفضت بشدة لتصل عام 1980 إلى ما نسبته (10.2%)، ووالت انخفاضها في عقدي الثمانينات والتسعينات ووصلت في عام 2000 إلى ما نسبته (4.6%) من إجمالي القوى العاملة.

ويعزي تدني معدلات الاستخدام في قطاع الزراعة إلى التوجه السكاني نحو تفضيل العيش في المدن الكبرى وترك الريف، وتفضيل التعليم والاختصاص[7]، مما يكسب الأفراد مهارات وخبرات عملية لا تتناسب مع بقاءهم في القطاع الزراعي، إضافة إلى عزوف فئة الشباب عن العمل في قطاع الزراعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(3 –2)

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في الأردن

خلال الفترة 1968–2000

بالالاف

السنة	العاملون في الاقتصاد ككل	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1968	251.6	56.2	22.3	25.7	10.2	23.9	9.5	145.8	58.0
1969	255.3	53.5	21.0	25.7	10.1	24.0	9.4	152.1	59.6
1970	258.9	50.4	19.5	25.6	9.9	23.6	9.1	159.3	61.5
1971	267.8	49.1	18.3	26.2	9.8	24.1	9.0	168.3	62.9
1972	276.9	47.8	17.3	26.9	9.7	24.7	8.9	177.5	64.1
1973	296.0	49.8	16.8	29.4	9.9	28.8	9.7	188.5	63.5
1974	316.4	50.4	15.9	31.4	9.9	32.5	10.3	202.1	63.9
1975	338.1	50.2	14.9	32.8	9.7	36.2	10.7	218.9	64.7
1976	361.3	49.5	13.7	34.1	9.4	39.4	11.0	238.1	65.9
1977	371.0	48.0	13.0	34.8	9.4	43.4	11.7	244.7	65.9
1978	380.9	46.6	12.2	35.5	9.3	47.0	12.3	251.9	66.1
1979	391.1	45.1	11.5	36.1	9.2	50.8	12.9	259.4	66.3
1980	405.3	41.4	10.2	38.6	9.5	50.9	12.6	274.4	67.7
1981	418.4	39.0	9.3	42.2	10.1	52.5	12.6	284.5	68.0
1982	431.8	35.8	8.3	45.5	10.5	52.6	12.2	297.7	69.0
1983	445.3	32.8	7.4	48.7	10.9	52.7	11.8	311.1	69.8
1984	458.5	34.9	7.6	52.0	11.3	52.7	11.5	318.9	69.6
1985	472.3	36.9	7.8	55.1	11.7	51.9	11.0	328.5	69.6
1986	492.5	37.4	7.6	58.1	11.8	54.2	11.0	342.8	69.9
1987	509.3	37.7	7.4	62.1	12.2	53.4	10.5	356.2	70.3
1988	521.8	39.7	7.6	62.2	11.9	52.6	10.1	367.0	71.3
1989	523.5	37.7	7.2	61.8	11.7	51.8	9.9	373.0	71.3
1990	524.2	38.3	7.3	60.3	11.5	51.9	9.9	373.8	71.3
1991	525.0	40.8	7.4	64.3	11.6	54.0	9.8	393.0	71.2
1992	600.0	44.4	7.4	68.4	11.4	60.0	10.0	437.0	71.2
1993	657.2	42.0	6.4	74.3	11.3	46.0	7.0	494.8	75.3
1994	834.8	54.3	6.5	97.7	11.7	79.3	9.5	603.6	72.3
1995	836.2	57.7	6.9	107.0	12.8	83.6	10.0	587.8	70.3
1996	874.7	82.2	9.4	100.6	11.5	84.8	9.7	607.0	69.4
1997	884.0	68.0	7.7	141.4	16.0	84.0	9.5	590.5	66.8
1998	954.9	64.2	6.7	154.1	16.1	76.7	8.0	661.0	69.2
1999	1022.9	62.6	6.1	153.2	15.0	73.1	7.2	734.2	71.8
2000	1047.3	48.2	4.6	162.3	15.5	68.1	6.5	767.7	73.3
المعدل			**10.7**		**11.0**		**10.1**		**67.9**

المصدر:

(1) عيسى إبراهيم و آخرون،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني،الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان،1989،جدول (11-3) ص 62.

(2) وزارة العمل، التقرير السنوي،لسنوات 2000-1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يرجع السبب في تدني معدلات الاستخدام في قطاع الزراعة إلى الأساليب الإنتاجية المتبعة وذلك بزيادة استخدام المكننه الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي[8]، وتدني مهارات العمالة الوافدة التي يتركز معظمها في القطاع الزراعي، والتي أدت إلى توجه القوى العاملة للبحث عن فرص عمل في القطاعات الأخرى، رغم إخفاق السياسة الاقتصادية في توجيه العمالة المتسربة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بسبب ضعف الخبرات والمؤهلات الفنية وتدني مستويات التدريب، وفيما يتعلق بعلاقة قطاعي الزراعة والصناعة فقد أضعفت استراتيجية النمو غير المتوازن التي اتبعتها الحكومة قدرة القطاع الصناعي على امتصاص الفائض من العمالة في القطاع الزراعي[9] .

3. العمالة في قطاع الإنشاءات:

شهد الأردن نهضة عمرانية واسعة خلال العقود الماضية، ما أدى إلى تزايد الطلب على القوى العاملة ، رغم الاعتماد الكبير لهذا القطاع على العمالة الوافدة، والتي لا يتطلب طبيعة عملها مستويات تعليمية عالية[10]، فقد استقطب قطاع الإنشاءات بالمتوسط ما نسبته (10.1%) من إجمالي القوى العاملة خلال فترة الدراسة، وقد كان لخطط التنمية الاقتصادية الأثر الكبير في مسيرة البناء وذلك بإقامة المشاريع الإنشائية الضخمة والتي عملت على خلق فرص العمل في هذا القطاع[11] .

ويشير الجدول رقم (3-2) إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة في قطاع الإنشاءات من (23.6) ألف عامل عام 1970 إلى (52.5) ألف عامل عام 1981، وقد استمر هذا الارتفاع خلال عقدي الثمانينات والتسعينات حتى بلغ (68.1) ألف عامل عام 2000، أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لهذا القطاع فقد بلغت أعلى مستوياتها خلال عقدي السبعينات والثمانينات حيث بلغت (12.9%) عام 1979 و (11.8%)عام 1983، وخلال عقد التسعينات بلغت أعلى نسبة لها عام 1995 حيث بلغت (10%) وانخفضت في عام 2000 لتصل إلى (6.5%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. العمالة في قطاع الخدمات:

يعد قطاع الخدمات المستوعب الرئيسي للقوى العاملة الكلية، فقد استوعب قطاع الخدمات أعداد كبيرة من القوى العاملة الأردنية، حيث بلغت نسبة استيعابه بالمتوسط ما نسبته (67.9%) خلال فترة الدراسة.

و يبين الجدول رقم (3-2) إن استيعاب قطاع الخدمات بلغ عام 1970 (152.1) ألف عامل، ارتفع ليصل في عام 1981 إلى (284.5) ألف عامل وقد والى ارتفاعه في عقد التسعينات حيث بلغ عام 1994 (603.6) ألف عامل ، إلى أن وصل إلى (767.7) ألف عامل عام 2000، و كذلك فان الأهمية النسبية له كانت في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث بلغت (69.9%) عام 1986 وصلت إلى (73.3%) عام 2000.

هذا ويعود ارتفاع حجم القوى العاملة في قطاع الخدمات إلى تفضيل أفراد المجتمع الأردني العمل في قطاع الحكومة، كما و يعد هذا القطاع قادرا على خلق فرص عمل جديدة من خلال رؤوس أموال متواضعة، كما أن طبيعة أنشطته تتميز بكثافة استخدامها لعنصر العمل، كما وان نمو القطاع الهامشي أو غير الرسمي (Informal Sector) وهو قطاع يعج بصنوف عديدة من المهمشين من الناس غير المهرة ونصف المهرة الذين يعملون لحسابهم في أنشطة خدمية ذات إنتاجية ضعيفة مما أدى إلى زيادة استخدام هذا القطاع للأيدي العاملة[12] .

3-2-2 التوزيع التعليمي للقوى العاملة:

شهد الأردن تطورا في الهيكل التعليمي للقوى العاملة الأردنية، وذلك من خلال التوسع في المنظومة التعليمية ، من خلال التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بإنشاء الجامعات والمعاهد والمدارس والكليات الفنية التي تخرج العمالة المدربة المواءمة لحاجات ومتطلبات السوق ، وبسبب تأثر مستويات الأجور وارتباطها بالمؤهل العلمي زاد عرض القوى العاملة التي تحمل المؤهلات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلمية نظرا لتسارع وتيرة التعليم التي انبثقت عن ترابـــط الأجـــور بالمســـتوى التعليمي[13] .

الجدول رقم (3-3)

توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي في الأردن خلال الفترة 1968-2000

السنة	القوى العاملة	ثانوية عامة فما دون		دبلوم كليات مجتمع		بكالوريوس+دراسات عليا	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1968	279.3	253.1	90.6	9.6	3.4	16.6	5.9
1969	289.5	261.4	90.3	10.6	3.7	17.5	6.1
1970	299.9	270.0	90.0	11.7	3.9	18.2	6.1
1971	310.8	278.8	89.4	12.9	4.2	19.1	6.2
1972	322.0	287.8	89.4	14.2	4.4	20.0	6.2
1973	332.8	296.2	89.0	15.6	4.7	21.0	6.3
1974	343.9	304.8	88.6	17.2	5.0	21.9	6.4
1975	355.4	313.5	88.2	18.9	5.3	23.0	6.5
1976	367.2	322.2	87.7	20.8	5.7	24.2	6.6
1977	379.5	331.3	87.3	22.9	6.0	25.3	6.7
1978	392.2	340.4	86.8	25.3	6.5	26.5	6.8
1979	405.3	349.7	86.3	27.8	6.8	27.8	6.9
1980	420.0	358.6	85.4	31.0	7.4	30.4	7.2
1981	435.4	367.9	84.5	34.0	7.8	33.5	7.7
1982	451.2	377.1	83.6	37.1	8.2	37.0	8.2
1983	467.7	386.7	82.7	40.4	8.6	40.6	8.7
1984	484.7	396.4	81.8	43.5	9.0	44.8	9.2
1985	502.4	406.5	80.9	47.4	9.4	48.5	9.7
1986	535.4	429.1	80.1	52.3	9.8	54.0	10.1
1987	555.7	438.9	79.0	57.6	10.4	59.2	10.7
1988	572.2	445.7	77.9	62.4	10.9	64.4	11.3
1989	583.5	448.7	76.9	66.5	11.4	68.5	11.7
1990	630.1	478.2	75.9	75.0	11.9	76.9	12.2
1991	646.6	488.1	75.5	80.2	12.4	78.2	12.1
1992	706.0	529.5	75.0	89.6	12.7	86.9	12.3
1993	809.3	602.1	74.4	105.2	13.0	102.0	12.6
1994	948.7	708.7	74.7	124.3	13.1	115.7	12.2
1995	974.6	723.2	74.2	124.8	12.8	126.7	13.0
1996	994.0	730.6	73.5	126.2	12.7	137.2	13.8
1997	1032.7	728.1	70.5	135.3	13.1	169.4	16.4
1998	1126.0	799.5	71.0	148.6	13.2	176.8	15.7
1999	1195.0	841.3	70.4	153.0	12.8	202.0	16.9
2000	1209.4	834.5	69.0	162.1	13.4	213.0	17.6
المعدل			87.7		10.1		9.9

المصدر:

(1) عيسى إبراهيم و آخرون،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث،قاعدة بيانات سوق العمـــل الأردني، الجمعيـــة العلمية الملكية، عمان، 1989، ص 76.

(2) وزارة العمل، التقرير السنوي، لسنوات متعددة.

(3) دائرة الإحصاءات العامة،مسح العمالة والبطالة، للسنوات 1993-2000.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (3-3) توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي، إذ يشير هذا الجدول إلى تزايد القوى العاملة من حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا تزايدا مستمرا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ حجمهم عام 1970 (17.5) ألف عامل ارتفع إلى (33.5) ألف عامل عام 1981 إلى أن وصل إلى (213) ألف عامل عام 2000، وشكلت الأهمية النسبية لحملة البكالوريوس والدراسات العليا من بين إجمالي القوى العاملة ما نسبته (6.1%) عام 1970 ارتفعت إلي (7.7%) عام 1981 حتى وصلت إلى (17.6%) عام 2000، وبمعدل متوسط بلغ (9.9%) خلال فترة الدراسة.

كما يلاحظ من نفس الجدول تزايد حجم القوى العاملة من حملة دبلوم كليات المجتمع حيث بلغت (11.7) ألف عامل عام 1970 وبنسبة (3.9%) من إجمالي القوى العاملة، ارتفعت إلى (34) ألف عامل عام 1981 وبنسبة (7.8%)، ثم توالى تزايد أعدادهم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات حتى بلغوا عام 2000 (162.1) ألف عامل وبنسبة (13.4%) من إجمالي القوى العاملة، و بمعدل متوسط بلغ (10.1%) خلال فترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بحملة الشهادات الثانوية العامة فما دون، فقد بلغوا (270) ألف عامل عام 1970 ارتفعوا إلى (367.9) ألف عامل عام 1981، ثم بلغوا في عام 2000 (834.5) ألف عامل، إلا أن الأهمية النسبية لهم قد انخفضت من (90%) عام 1970 إلى (80.9%) عام 1985، واستمرت في انخفاضها إلى أن بلغت عام 2000 ما نسبته (69%) من إجمالي القوى العاملة، وكان المعدل المتوسط لهذه الفئة (87.7%) خلال فترة الدراسة. ويرجع ارتفاع نسبة هذه الفئة مقارنة بمستويات التعليم الأخرى إلى محدودية التعليم العالي في عقد السبعينات مما جعل الدولة تعتمد في مراحل تطورها الأولى على حملة الشهادات الثانوية.

وعلى الرغم من تزايد حجم القوى العاملة من حملة الشهادات الجامعية ودبلوم الكليات إلا أن نسبهم كانت متدنية على الرغم من تركيز الخطط الاقتصادية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أعداد الفنيين ذوي التعليم المتوسط[14] . كما ان هجرة العمالة الأردنية إلى الخارج أدت إلى العجز في بعض المهن والتخصصات، وقد قدرت هذه الهجرة بحوالي 33% من مجمل القوى العاملة المهاجرة عام 1985[15] .

ويذهب البعض إلى ان مشكلة البطالة تعود إلى عدم الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات السوق من هذه المخرجات[16] ، وتكمن هذه المشكلة في جانب الطلب وليس في جانب العرض ويبدو ذلك في تزايد حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة في ظل تراجع الطلب المحلي والخارجي عليها، ويعود ذلك إلى بعد سياسات التعليم عن واقع العملية التنموية واحتياجات السوق المحلي من الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، وكذلك ضعف الترابط بين قطاع العمل والتعليم[17] .

3-2-3 التوزيع المهني للقوى العاملة:

لقد انعكست التغيرات في التوزيع القطاعي والتعليمي للقوى العاملة في سوق العمل الأردني على توزيعها المهني خلال فترة الدراسة (1968-2000)، فقد ساهم التطور في نظام التعليم في الأردن في خلق مهن وتخصصات وانتشار الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب مما أدى إلى تزويد السوق بعمالة مدربة ومؤهلة قادرة على التعامل والتفاعل مع مستوى التطور التقني والأساليب الإنتاجية الحديثة.

ويشير الجدول رقم (3-4) إلى توزيع القوى العاملة حسب المجموعات المهنية، ويلاحظ استحواذ فئة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين على أعلى نسبة من القوى العاملة، حيث ارتفعت من (147.4) ألف عامل عام 1968 وبنسبة (52.8%) إلى (541.8) ألف عامل عام 2000 وبنسبة (44.8%) وقد بلغ المعدل المتوسط (53%) من إجمالي القوى العاملة خلال فترة الدراسة، ثم جاء بعد ذلك فئة المتخصصون و الفنيون حيث زاد حجم القوى العاملة فيها من (16.5) ألف عامل عام 1968 إلى (330.2) ألف عامل عام 2000 وبمعدل متوسط (15.3%) خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3-4)

توزيع القوى العاملة حسب المجموعات المهنية الرئيسية في الأردن خلال الفترة 1968-2000

السنة	القوى العاملة	المشرعون		الإداريون		الأعمال الكتابية		العاملون في البيع		العاملون في الخدمات		العاملون في الزراعة		العاملون في الإنتاج	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1968	279.3	16.5	5.9	2.7	1.0	15.3	5.5	19.9	7.1	17.1	6.1	60.4	21.6	147.4	52.8
1969	289.5	18.3	6.3	3.0	1.0	16.1	5.6	20.9	7.2	17.8	6.2	58.7	20.3	154.7	53.4
1970	299.9	20.4	6.8	3.3	1.1	16.9	5.6	21.8	7.3	18.4	6.1	57.1	19.0	162.0	54.0
1971	310.8	22.7	7.3	3.5	1.1	17.8	5.7	22.2	7.1	19.1	6.2	55.6	17.9	169.3	54.5
1972	322.0	25.2	7.8	3.8	1.2	18.7	5.8	23.8	7.4	19.8	6.2	54.2	16.8	176.6	54.9
1973	332.8	28.0	8.4	4.2	1.3	19.7	5.9	24.9	7.5	20.6	6.2	52.6	15.8	182.7	54.9
1974	343.9	31.2	9.1	4.6	1.3	20.8	6.1	26.0	7.6	21.3	6.2	51.2	14.9	185.8	54.9
1975	355.4	34.7	9.8	4.9	1.4	21.9	6.2	27.2	7.7	22.1	6.2	49.8	14.0	194.8	54.8
1976	367.2	38.6	10.5	5.4	1.5	23.0	6.3	28.4	7.7	22.9	6.2	48.8	13.3	200.5	54.6
1977	379.5	42.9	11.3	5.9	1.6	24.2	6.4	29.7	7.8	23.8	6.3	47.1	12.4	205.9	54.3
1978	392.2	47.7	12.2	6.4	1.6	25.5	6.5	31.1	7.9	24.7	6.3	45.8	11.7	211.1	53.8
1979	405.3	54.0	13.3	6.9	1.7	26.8	6.6	32.5	8.0	25.6	6.3	44.6	11.0	215.9	53.3
1980	420.0	55.7	13.3	6.9	1.6	26.8	6.4	34.6	8.2	26.7	6.4	42.2	10.1	227.2	54.1
1981	435.4	58.6	13.5	6.9	1.6	26.8	6.2	36.8	8.5	27.6	6.3	40.0	9.2	238.7	54.8
1982	451.2	61.8	13.7	6.9	1.5	28.9	6.4	38.7	8.6	28.7	6.4	37.8	8.4	248.2	55.0
1983	467.7	64.8	13.9	7.0	1.5	26.9	5.8	41.5	8.9	29.8	6.4	35.8	7.7	261.9	56.0
1984	484.7	68.1	14.1	7.0	1.4	26.9	5.6	44.2	9.1	30.9	6.4	33.9	7.0	273.8	56.5
1985	502.4	72.8	14.5	7.0	1.4	28.6	5.7	45.7	9.1	32.1	6.4	30.7	6.1	285.4	56.8
1986	535.4	80.3	15.0	7.5	1.4	31.3	5.8	48.7	9.1	33.7	6.3	32.1	6.0	302.5	56.5
1987	555.7	89.4	16.1	8.3	1.5	32.8	5.9	48.4	8.7	34.3	6.2	32.2	5.8	312.9	56.3
1988	572.2	95.0	16.6	9.7	1.7	34.3	6.0	49.2	8.6	31.5	5.5	33.8	5.9	318.7	55.7
1989	583.5	98.0	16.8	10.5	1.8	35.6	6.1	50.2	8.6	31.5	5.4	33.3	5.7	324.4	55.6
1990	630.1	121.6	19.3	16.4	2.6	40.9	6.5	56.1	8.9	32.7	5.2	34.0	5.4	328.4	52.1
1991	646.6	147.4	22.8	29.1	4.5	47.8	7.4	-	-	56.9	8.8	38.8	6.0	326.6	50.5
1992	706.0	157.4	22.3	29.0	4.1	43.8	6.2	-	-	68.5	9.7	40.2	5.7	367.1	52.0
1993	809.3	182.1	22.5	25.9	3.2	44.5	5.5	-	-	95.5	11.8	41.3	5.1	420.0	51.9
1994	948.7	195.4	20.6	20.0	2.1	68.3	7.2	-	-	119.5	12.6	51.2	5.4	484.8	51.1
1995	974.6	182.3	18.7	13.6	1.4	72.1	7.4	-	-	120.9	12.4	61.4	6.3	524.3	53.8
1996	994.0	199.8	20.1	23.9	2.4	81.5	8.2	-	-	121.3	12.2	81.5	8.2	487.1	49.0
1997	1032.7	259.2	25.1	27.9	2.7	96.0	9.3	-	-	136.3	13.4	62.0	6.0	449.2	43.5
1998	1126.0	280.4	24.9	19.1	1.7	87.8	7.8	-	-	158.8	14.1	47.3	4.2	538.2	47.8
1999	1195.0	304.7	25.5	14.3	1.2	99.2	8.3	-	-	164.9	13.8	65.7	5.5	547.3	45.8
2000	1209.4	330.2	27.7	10.9	0.9	100.4	8.3	-	-	181.4	15.0	40.0	3.3	541.8	44.8
المعدل	-	-	15.3	-	1.8	-	6.5	-	-	-	8.0	-	9.7	-	53.0

المصدر:

(1) عيسى إبراهيم و آخرون،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث،قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989، ص 20.

(2) وزارة العمل، التقرير السنوي، لسنوات متعددة.

(3) دائرة الإحصاءات العامة،مسح العمالة والبطالة، للسنوات 1993-2000.

www.manaraa.com

فترة الدراسة ، ويمثل هذا انعكاسا لمدى التطور الاقتصادي الذي حصل في الأردن المتحقق في واقع الإنتاج وأساليبه والتخصص في قطاع العمل، أما فئة العاملون في الخدمات فقد نمت من ما نسبته (6.1%) عام 1968 إلى ما نسبته (15%)من إجمالي القوى العاملة عام 2000 وبمعدل متوسط (8%)، أما فئة العاملين في الزراعة فقد حققت تراجعا ملحوظا في حجم القوى العاملة فيها، فقد تراجع عدد العاملين في الزراعة من (60.4) ألف عامل بنسبة(21.6%) من إجمالي القوى العاملة عام 1968 إلى (40) ألف عامل ونسبة (3.3%) عام 2000.

ويلاحظ مما سبق وجود حراك مهني في سوق العمل الأردني تجسد باتجاه اليد العاملة صوب وظائف الياقات البيضاء والمهن الإدارية والفنية وعزوفهم عن العمل الزراعي ووظائف الياقات الزرقاء كالعمل في بعض أقسام مهن الخدمات، مما ساهم في سد الشواغر في هذه المهن من الأيدي العاملة الوافدة إلى البلاد[18] .

3-2-4 العمالة المهاجرة والعمالة الوافدة:

بدا سوق العمل الأردني يشهد نقصا في عرض القوى العاملة المحلية وازديادا كبيرا في الطلب على القوى العاملة ، وذلك في فترة السبعينات بعد عودة التخطيط الإنمائي منذ مطلع عام 1973، وذلك بسبب زيادة أعداد الأردنيين المغادرين للعمل خارج المملكة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، وما صاحب ذلك من طلب خارجي متزايد على القوى العاملة الأردنية، وبالمقابل كان هنالك توافد للقوى العاملة غير الأردنية للعمل في سوق العمل الاردني، وعندها اصبح يطلق على سوق العمل بأنه سوق مرسل ومستقبل للقوى العاملة في آن واحد.

ويشير الجدول رقم (3-5) إلى تزايد أعداد القوى العاملة المهاجرة خلال فترتي السبعينات والثمانينات، حيث قدر عدد القوى العاملة المهاجرة (198.4) ألف عامل عام 1975 ارتفع إلى (339.3) ألف عامل عام 1985، ثم بدأت بعد ذلك بوادر الهجرة المعاكسة والرجوع حيث انخفضت القوى العاملة المهاجرة إلى (290.1) ألف عامل عام 1990، ثم إلى (275) ألف عامل عام 1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تركز اتجاه القوى العاملة الأردنية المهاجرة إلى دول الخليج العربي ذات معدلات الدخل المرتفع، وتتميز هذه العاملة الأردنية المهاجرة بارتفاع مستواها التعليمي[19] وكذلك المستوى المهني والمهارات الفنية ، ولا ننسى الدور الإيجابي لمثل هذه الهجرات وذلك في التخفيض من فائض القوى العاملة، وكذلك زيادة النشاط الاقتصادي والإنتاجي والاستهلاكي من خلال تحويلات العاملين في الخارج والتي تؤدي إلى نمو الدخل القومي و زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

ويمكن تفسير تراجع أعداد القوى العاملة الأردنية المهاجرة في التسعينات إلى تناقص الطلب الخارجي على العمالة الأردنية، بسبب السياسات المتبعة من قبل دول الخليج والتي كانت تميل إلى إحلال عمالتهم المحلية (الوطنية) محل العمالة الوافدة، ويظهر ذلك في سياسة السعودة في المملكة العربية السعودية، وسياسة التعمين في سلطنة عمان وغيرها من دول الخليج الأخرى، وكذلك ما كان لحرب الخليج من اثر في إخلال أعداد القوى العاملة المهاجرة حيث قدرت أعداد القوى العاملة العائدة على أثر هذه الأزمة بـ (70) ألف عامل[20] .

أما فيما يتعلق بحجم العمالة الوافدة إلى سوق العمل الأردني، فيشير كذلك الجدول رقم (3-5) إلى الزيادة المضطردة في إعداد القوى العاملة الوافدة، حيث ارتفع عددهم من (2.23) ألف عامل عام 1975 إلى (143) ألف عامل عام 1985 ثم إلى (165) ألف عامل عام 1990 ثم والت ارتفاعها حتى وصلت (258) ألف عامل عام 1995.

وقد جاءت هذه الزيادة المضطردة بسبب زيادة الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية، وما أحدثته الطفرة النفطية من تطورات اقتصادية، فكان لابد من سد الفجوة باستقدام العمالة الوافدة، والتي شكلت العمالة المصرية منها ما نسبته (69.8%) عام 1980[21] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول إن اتجاه العمالة الوافدة نحو القطاعات الاقتصادية يرتبط ارتباطا قويا بفرص العمل المتوافرة في هذه القطاعات نتيجة لنقص الأيدي العاملة الأردنية فيها، بسبب هجرة العمالة الأردنية إلى الخارج من جهة او انصرافها للعمل في قطاعات أخرى أو بعزوفها عن العمل في بعض القطاعات التي ينظر إليها على أنها قطاعات أولية تتسم أجورها بالتدني مقارنة مع الأجور السائدة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الجدول رقم (3-5)

العمالة الأردنية المهاجرة والعمالة الوافدة

السنة	العمالة المهاجرة	العمالة الوافدة
1975	198.4	2.23
1979	280.2	41.02
1982	313.8	120.0
1983	326.4	153.0
1985	339.3	143.0
1986	343.3	130.0
1988	-	148.0
1989	-	196.0
1990	290.1	165.0
1991	-	239.0
1992	-	145.0
1995	275.0	285.0

المصدر:

(1) عيسى إبراهيم وآخرون، واقع سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989.

(2) وزارة العمل، التقرير السنوي، لسنوات مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-5 تذبذب معدلات البطالة:

تعد البطالة في صفوف القوى العاملة الأردنية من التحديات الرئيسية في سوق العمل الأردني، فالبطالة ملازمة لسوق العمل الأردني منذ الخمسينات وحتى الوقت الحالي، باستثناء فترة قصيرة (1976-1983) وهذه هي الفترة الزمنية الوحيدة التي يمكن القول بأنها الفترة التي كان فيها سوق العمل معافى من مشكلة البطالة وشهد حالة شبه التشغيل الكامل.

ويشير الجدول رقم (3-6) إلى تذبذب معدلات البطالة في سوق العمل الاردني، حيث يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في فترة السبعينات حيث بلغت عام 1972 حوالي (14%)، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك الفترة والمتمثلة في الهجرة القسرية من الضفة الغربية ، أما في نهاية السبعينات وحتى عام 1983 فيلاحظ انخفاض معدلات البطالة ويعود السبب في ذلك إلى إعادة التوازن إلى سوق العمل الأردني نتيجة زيادة الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية حيث كاد الاقتصاد الأردني أن يصل إلى حالة التشغيل الكامل، ثم عاودت معدلات البطالة ارتفاعها في فترة التسعينات ، وذلك بعد انتهاء حرب الخليج حيث بلغ معدل البطالة عام 1991 حوالي (18.8%) وهذه من الآثار السلبية لحرب الخليج والتي أدت إلى عودة العاملين في الخارج، وفقدان الجزء الأكبر من تحويلاتهم، وكذلك تدهور التجارة بين العراق والأردن بسبب الحصار المفروض على العراق.

وبعد مطلع عام 1994، حيث عادت العلاقات الأردنية الخليجية إلى ما كانت عليه و إبرام عقود التصدير مع العراق ،أدى إلى إعادة التوازن إلى سوق العمل الأردني والى تحسن طفيف أدى إلى تراجع معدلات البطالة حيث بلغت عام 2000 (13.4%).

إن الأسباب الهامة التي ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني منذ الخمسينات كانت بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية ، واستمرت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأسباب خلال فترة الثمانينات وحتى الآن بل صاحبتها أسباب أخرى جديدة في الوقت الحالي تمثلت بالظروف الاجتماعية ومنافسة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض المهن والقطاعات ، ويمكن ذكر أهم هذه الأسباب وهي:-

أ- **الأسباب الداخلية:**

(1) تباطؤ النمو الاقتصادي منذ عقد الثمانينات ولغاية الآن مقارنة بعقد السبعينات الذي حقق فيه الأردن معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة.

(2) تزايد حجم مخرجات النظام التعليمي نتيجة التوسع في التعليم بكافة مراحله ومستوياته بشكل فاق قدرة سوق العمل المحلي على استيعاب هؤلاء الخريجين.

(3) ارتفاع معدل النمو السكاني بشكل اسهم في زيادة حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل المحلي.

(4) الهجرة من الريف إلى المدينة والتي أدت إلى الابتعاد عن قطاع الزراعة واتجاهها نحو العمل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

(5) حالة الإشباع التي وصل لها القطاع العام والذي يعد اكبر القطاعات المشغّلة للقوى العاملة.

(6) تدفق العمالة الوافدة والتي اصبح وجودها في سوق العمل الأردني منافسا للقوى العاملة الأردنية في بعض المهن والتخصصات، خاصة أنها تقبل بأجور متدنية وساعات طويلة من العمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (3-6)

السكان ومعدلات البطالة

السنة	السكان	معدل البطالة
1968	-	9.9
1969	-	11.8
1970	1508.2	13.7
1971	1562.0	13.8
1972	1617.5	14.0
1973	1675.1	11.1
1974	1735.0	8.0
1975	1810.5	4.9
1976	1889.3	1.6
1977	1971.6	2.2
1978	2057.5	2.9
1979	2133.0	3.5
1980	2218.3	3.5
1981	2307.0	3.9
1982	2399.3	4.3
1983	2495.3	4.8
1984	2595.1	5.4
1985	2693.7	6.0
1986	2796.1	8.0
1987	2896.8	8.3
1988	3001.0	8.8
1989	3111.0	10.3
1990	3468.0	16.8
1991	3701.0	18.8
1992	3844.0	15.0
1993	3993.0	18.8
1994	4139.4	15.3
1995	4291.0	14.2
1996	4441.2	12.0
1997	4600.0	14.4
1998	4755.7	15.2
1999	4900.0	14.4
2000	5039.0	13.4

(1) عيسى إبراهيم وآخرون، واقع سوق العمل الأردني، الجزء الثاني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1989، ص21.

(2) وزارة العمل، التقرير السنوي، لسنوات مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الأسباب الخارجية:

(1) انخفاض الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية بسبب تراجع الاستثمارات في هذه الدول من جهة ومن جهة ثانية منافسة العمالة من دول أخرى للقوى العاملة الأردنية العائدة ، علاوة على تبني الدول المستقبلة سياسات إحلالية بدل تشغيل عمالة من الخارج.

(2) الظروف السياسية التي نجمت عن حرب الخليج والتي أدت إلى تدفق طارئ ودون سابق إنذار لاعداد كبيرة من القوة العاملة الأردنية الموجودة في الخارج وبالذات في منطقة الخليج العربي، وقد قدر حجم القوى العاملة الأردنية العائدة ما بين (70-80) ألف عامل عائد.

(3) ارتفاع المديونية وتناقص حجم المساعدات العربية والدولية للأردن بشكل اثر على أداء الاقتصاد الأردني ونجم عنه تراجع الطلب الداخلي على القوى العاملة.

إن كل الأسباب سالفة الذكر جعلت سوق العمل الأردني ينتقل من بطالة في بعض المهن والتخصصات في فترة الخمسينات والستينات وبالذات العمالة العادية والماهرة إلى بطالة كبيرة في اغلب المهن والتخصصات في فترة الثمانينات والتسعينات وبالذات العمالة المتعلمة والمؤهلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3-7)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في الأردن

للفترة 1968-2000

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP
1968	138.2	16.2	11.7	17.7	12.8	9.7	7.0	94.6	68.5
1969	162.5	22.5	13.9	20.4	12.5	10.7	5.9	108.9	67.7
1970	154.7	15.6	10.0	17.8	11.5	7.7	5.0	113.6	73.5
1971	166.0	23.9	14.4	18.6	11.2	7.4	4.5	116.1	69.9
1972	182.8	26.6	14.5	21.0	11.5	9.2	5.0	126.0	68.9
1973	188.9	17.6	9.2	24.0	12.7	15.2	8.0	132.1	69.9
1974	242.4	30.3	12.5	34.5	18.0	16.8	6.4	151.8	62.6
1975	303.1	26.0	8.5	59.1	19.5	19.2	6.3	198.8	56.6
1976	378.4	37.3	9.9	71.7	19.0	26.6	7.0	242.8	64.1
1977	439.9	41.7	9.5	83.6	19.0	36.8	8.4	277.8	63.1
1978	551.2	58.6	10.6	101.5	18.4	51.0	9.3	340.1	61.7
1979	668.6	34.6	6.6	131.7	19.7	70.5	10.4	422.8	63.3
1980	893.2	69.4	7.8	184.2	20.6	97.5	10.9	542.1	60.7
1981	1041.1	57.1	7.8	229.3	22.0	110.6	10.1	626.1	60.1
1982	1169.6	81.8	7.0	255.6	22.0	121.9	10.4	710.3	60.7
1983	1242.3	110.0	8.9	242.8	19.5	126.8	10.2	762.7	61.4
1984	1315.0	98.6	7.5	284.3	21.6	127.0	9.7	805.1	61.2
1985	1390.6	118.7	8.5	288.1	20.7	114.1	8.2	869.7	62.5
1986	1772.2	96.2	5.4	306.4	17.3	144.3	8.1	1225.3	69.1
1987	1832.4	126.6	6.9	329.0	18.0	126.0	6.9	1250.8	68.2
1988	1901.4	114.5	6.0	330.0	17.3	118.4	6.2	1338.5	70.4
1989	2068.1	131.7	6.3	462.0	22.3	106.7	5.2	1367.7	66.1
1990	2275.3	179.6	7.9	557.3	24.5	111.6	4.9	1426.8	62.7
1991	2420.1	174.3	7.2	530.6	21.3	125.7	5.2	1589.5	65.7
1992	2759.6	220.4	8.0	528.8	19.1	154.0	5.6	1856.4	67.3
1993	3077.2	244.9	8.0	552.0	18.0	180.2	5.9	2100.1	68.2
1994	3609.6	197.2	5.5	747.8	20.7	300.2	8.3	2364.2	65.5
1995	4153.6	224.3	5.4	880.6	21.2	344.7	8.3	2704.0	65.1
1996	4291.6	227.5	5.3	927.0	21.6	334.7	7.8	2793.8	65.1
1997	4587.8	148.3	3.2	909.4	19.8	224.2	4.9	3305.9	72.1
1998	4863.7	144.7	3.0	1015.0	20.9	195.5	4.0	3508.5	72.1
1999	4903.8	116.1	2.4	1047.0	21.4	175.5	3.6	3565.2	72.7
2000	5257.5	114.6	2.2	1091.4	20.8	172.5	3.3	3879.0	73.8

المصدر:

(1)البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية فصلية،1964-1998،عدد خاص 1989، جدول رقم (21).

(2)البنك المركزي الأردني،النشرة الإحصائية الشهرية، شباط 1997، جدول رقم (46).

(3)البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية،تموز 2001، جدول رقم (48).

Qatar Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-6 نمو الناتج والاستخدام والإنتاجية:

إن التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ينعكس بلا شك على التوزيع القطاعي للعمالة، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) والذي يبين التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، إن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (11.7%) عام 1968 إلى (2.2%) عام 2000، في حين ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي من (12.8%) عام 1968 إلى (20.8%) عام 2000 في توليد الناتج المحلي الإجمالي، أما في قطاع الإنشاءات فقد انخفضت مساهمته من (7%) عام 1968 إلى (3.3%) عام 2000، ويلاحظ التراجع بعد عام 1996 حتى عام 2000، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد كانت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي شبه مستقرة تراوحت بين (68.5%) عام 1968 و (73.8%) عام 2000.

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو السنوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع معدلات النمو السنوية للقوى العاملة في تلك القطاعات، فيشير الجدول رقم (3-8) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعدلات تفوق معدلات نمو العمالة في جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يعني ان التغيرات التي حققتها هذه القطاعات في مساهمتها الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي لم تنعكس على معدلات الاستخدام فيها. مما يعني أن هناك تباينا صريحا في أسعار عناصر الإنتاج (العمل وراس المال) وهذا بسبب الإجراءات الحكومية والسياسات المتعلقة بالإعفاءات الجمركية والضريبية على المستوردات الرأسمالية والتي أدت إلى انخفاض أسعارها مقارنة مع أسعار عناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل ، مما شجع على استخدام الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية[22] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-8)

متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والعمالة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الأردني للفترة 1968-2000

القطاع	معدل النمو السنوي (%)		
	الناتج المحلي الاجمالي	العمالة	إنتاجية العمل
الزراعة	10.9	0.11	12.0
الصناعة	15.3	6.3	8.7
الإنشاءات	12.9	4.1	6.1
الخدمات	12.7	5.4	7.0
المعدل	13.0	4.0	8.5

المصدر: احتسب من قبل الباحث اعتمادا على الجدول رقم (3-2) والجدول رقم (3-7)

أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تفوق معدلات نمو العمالة يعني ارتفاع الإنتاجية للعمل، وهذا ما نلاحظه واضحا في جميع القطاعات وخاصة القطاع الزراعي، فقد بلغ متوسط النمو السنوي لإنتاجية العامل في القطاع الزراعي (12%) وفي الصناعة (8.7%) وفي الإنشاءات (6.1%) وفي الخدمات (7%) وبلغ المتوسط العام (8.5%).

كما ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) ، أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد فاقت معدلات النمو في إنتاجية العامل في جميع القطاعات ما عدا قطاع الزراعة، وبما أن العلاقة عكسية بين معدل نمو الإنتاجية والطلب على العمل، فان الدلالة النظرية تشير الى تزايد معدل النمو في الطلب على القوى العاملة وبالتالي زيادة الاستيعاب والتشغيل وهذا ما سنعمل على بحثه في الفصل القادم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث:

1) زياد زريقات،التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني، رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،1988،ص1.

محمد حرا حشة،واقع و آفاق سوق العمل الأردني: دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت،2000 ،ص12.

2) محمد عميرة، البطالة في الأردن: أبعاد وتوقعات، مركز الدراسات الدولية،الجمعية العلمية الملكية ،1994 ،ص 17

3) صالح خصاونه، تطور وتنظيم سوق العمل الأردني، مجلة العمل ،الأردن، المجلد التاسع، العدد 33،1986، ص 11.

4) Riad AL-Momani.: Jordan Development Policy and its Performance (1970-1985) Dar AL-Amal , 1985,P.23

5) W.Humaidat.M.Shar'e. Employment 'Implication of the Marginal Rate of Technical Substitution in the Jordanian Industries: A Coubb-Douglas Approach. Fourth Coming مجلة أبحاث جامعة صلاح الدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العراق.

6) حسين طلافحة، خميس الفهداوي،دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني، خلال الفترة (1968–1996) مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، 1998، ص 42.

7) صالح خصاونه،تطور وتنظيم سوق العمل الأردني ، مرجع سابق ، ص11

8) حسين طلافحة،خميس الفهداوي، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاردن مرجع سابق، ص 22.

9) رياض المومني،استراتيجية النمو غير المتوازن في القطاع الصناعي الأردني، مجلة العمل، عدد 39، سنة 1987، ص 27.

10) عيسى إبراهيم و آخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1989، ص 173.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11) محمد الصمادي، احمد قاسم، اثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية،عمان 1988، ص 20.

12) حسين طلافحة،خميس الفهداوي،دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الأردن، مرجع سابق، ص 25.

13) كامل أبو جابر و آخرون، سوق العمل الأردني: تطوره وخصائصه وسياسته وآفاقه المستقبلية، الأردن، عمان، دار البشير، 1991، ص 185.

14) عيسى إبراهيم و آخرون، واقع سوق العمل الأردني، المرجع السابق، ص 58.

15) حسين طلافحة، اثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس العدد الثاني 1989، ص 71.

16) صالح خصاونه، ديناميكية سوق العمل الأردني و آثارها على تخطيط القوى البشرية وسياسات التعليم والتدريب،مجلة العمل، الأردن، المجلد الحادي عشر، العدد 43،1988، ص 10.

17) محمد هيثم الحوراني، دراسة تحليلية للبطالة في الأردن، مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي الأول حول البطالة و استغلال الموارد الاقتصادية في الأردن،منظور جزئي،1988،جامعة اليرموك،اربد،ص29.

18) حسين طلافحة،خميس الفهداوي،دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الأردن، مرجع سابق، ص33.

19) حسين طلافحة، اثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني،مرجع سابق، ص 68 .

20) وزارة العمل، مديرية البحوث والدراسات، دور وزارة العمل في معالجة البطالة في الأردن، 1993،ص 10.

21) حسين طلافحة، اثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني،مرجع سابق، ص 67.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22) منذر الشرع، حسين طلافحة، زياد زريقات، الطلب على العمل ومرونـــات الإحلال في سوق العمل الأردني ،مجلة أبحاث اليرموك ،سلســـلة العلـــوم الإنسانية والاجتماعية ،المجلد 10، العدد 3،1994، ص 178.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

القدرة الاستيعابية للعمل

في الاقتصاد الأردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-1 تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة وتقدير القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني، وبيان قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على استيعاب المزيد من القوى العاملة المحلية ، من اجل التخفيف من حدة مشكلة البطالة، حيث ينقسم هذا الفصل إلى قسمين، الأول: يحلل بشكل وصفي المتغيرات التي تؤثر على القدرة الاستيعابية للعمل، أما الثاني: فيقدم تحليلا قياسيا لمحددات القدرة الاستيعابية من اجل بيان قدرة القطاعات الاقتصادية على التوظيف في المستقبل .

4-2 التحليل الوصفي لمحددات القدرة الاستيعابية للعمل:

يبين الجدول رقم (4-1) أن متوسط معدل نمو الاستخدام(القدرة الاستيعابية) في الاقتصاد قد بلغ خلال فترة الدراسة (4.77%) ،كما يلاحظ من الجدول تدني معدل النمو في الاستخدام في قطاع الزراعة، إذ بلغ متوسط معدل النمو في هذا القطاع (0.3188%)، حيث حلت الأيدي العاملة الوافدة محل الأيدي العاملة المحلية في هذا القطاع، أما قطاعي الصناعة والإنشاءات فقد بلغ متوسط معدل النمو لاستخدامهما (3.36%) و (4.95%) على التوالي، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال الفترة (1991-1995) والتي تعود إلى النشاط الاقتصادي الناتج عن حرب الخليج وذلك بعودة المغتربين من الخارج،في حين بلغ متوسط معدل نمو استخدام قطاع الخدمات (5.43%) خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4-1)

متوسط معدل النمو في أعداد العمال

الفترة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1975-1970	4.81	-1.0	4.2	7.29	6.26
1980-1976	3.7	-3.75	3.33	7.11	4.65
1985-1981	3.12	-2.05	7.38	0.40	3.67
1990-1986	2.12	0.803	1.88	0.025	2.63
1995-1991	10.23	9.09	12.52	13.92	9.79
2000-1996	4.63	-1.18	8.86	0.97	5.61
المعدل	4.77	0.3188	6.36	4.95	5.43

المصدر: احتسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتحدد القدرة الاستيعابية بالعوامل الأربعة المذكورة سابقا ،النمو في الإنتاج والإنتاجية ،التطورات التكنولوجية ،النمو في معدل الأجور وكذلك النمو في مرونة الإحلال .

ويبين الجدول رقم (4-2) معدلات النمو في الإنتاج ،حيث بلغ أعلى متوسط لها في قطاع الصناعة وذلك بنسبة (6.68%)، يليه قطاع الخدمات بنسبة (5.34%) ،كما يلاحظ تراجع معدلات نمو الإنتاج في الفترات الأخيرة، ماعدا الفترة (1991-1995) والتي بلغت أعلى معدلاتها في قطاع الإنشاءات وذلك بنسبة (21.6%)، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل النمو في العمالة في نفس الفترة ،ويعود ذلك إلى نشاط الحركة العمرانية في البلاد والتي حدثت بعد عودة المغتربين من الخارج بعد حرب الخليج عام 1991 . كما يبين الجدول تراجع معدلات نمو الإنتاج في قطاع الزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى ، إذ بلغ متوسط معدل النمو للإنتاج في هذا القطاع (1.44%) .

جدول رقم (4-2)

متوسط معدل النمو في الإنتاج

الفترة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1975-1970	1.14	-0.70	10.6	4.49	-2.1
1980-1976	11.41	13.34	12.70	24.14	13.1
1985-1981	3.69	6.55	4.21	-1.84	4.28
1990-1986	1.94	1.53	4.69	-7.3	2.96
1995-1991	8.37	1.525	6.19	21.6	9.055
2000-1996	2.059	-13.59	1.72	-14.38	4.78
المعدل	4.77	1.44	6.68	4.45	5.34

المصدر : احتسب من قبل الباحث.

ويرتبط النمو في الإنتاج والنمو في التشغيل والاستيعاب بالنمو في الإنتاجية؛ وذلك بثبات المتغيرات الأخرى وهذا ما تبينه المعادلة التالية [1]

$$g(E) = g(GDP) - g(AP) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

g (E): معدل النمو في التشغيل.

g (GDP): معدل النمو في الإنتاج.

g (AP): معدل النمو في إنتاجية العامل.

وعند مقارنة متوسط معدل النمو للإنتاج في القطاعات المختلفة مع متوسط معدل نمو الإنتاجية المبين في الجدول رقم (4-3) ؛ نجد أن معدلات النمو في الإنتاج قد فاقت معدلات النمو في إنتاجية العامل في جميع القطاعات ما عدا قطاع الزراعة، وهذا ما يفسر معدلات نمو الاستخدام السالبة في بعض الفترات في قطاع الزراعة والمبينة في الجدول رقم (4-1) .

جدول رقم (4-3)

متوسط معدل النمو في الإنتاجية

الفترة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1975-1970	-3.54	0.455	5.87	-3.11	-7.83
1980-1976	7.44	18.087	9.01	16.065	-7.97
1985-1981	0.561	9.61	-3.0	-2.26	0.596
1990-1986	-0.341	0.841	2.84	-7.65	0.1187
1995-1991	-1.18	-5.14	-5.91	10.8	-0.09
2000-1996	-2.37	-9.27	-6.16	-14.98	-0.506
المعدل	0.095	2.43	0.44	-0.189	0.043

المصدر: احتسب من قبل الباحث.

وفيما يتعلق بتأثير التطورات التكنولوجية والمبينة في الجدول رقم (4-4)والتي تقاس من خلال نسبة راس المال إلى العمل،يلاحظ ارتفاع نمو هذه النسبة في قطاعي الزراعة والصناعة إذ بلغت بالمتوسط (2.43%) و(0.70%) على التوالي ،ونموها بمعدلات سالبة في قطاعي الإنشاءات والخدمات وبمتوسط بلغ (-0.212%)و(-0.014%) على التوالي، حيث يؤثر التقدم التكنولوجي على القدرة الاستيعابية اعتمادا على نوع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات ،إذ يلاحظ انتشار الصناعات المكثفة لاستخدام راس المال في الاقتصاد الأردني ،وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة راس المال إلى العمل في قطاعي الصناعة والزراعة ،حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لابد من التحول إلى الصناعات المكثفة لاستخدام عنصر العمل من اجل زيادة قدرة هذه القطاعات على استيعاب العمالة .

جدول رقم (4-4)

متوسط معدل النمو في حصة العامل من راس المال(K/L)

الفترة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1975-1970	-1.58	1.526	7.48	-0.457	-5.57
1980-1976	4.38	13.65	6.0	12.85	4.98
1985-1981	3.56	12.97	-0.12	0.742	3.58
1990-1986	0.936	4.32	6.11	-6.95	0.604
1995-1991	-4.875	-8.66	-9.72	6.71	-3.85
2000-1996	-1.757	-9.233	-5.56	-14.17	0.16
المعدل	0.11	2.43	0.70	-0.212	-0.014

المصدر: احتسب من قبل الباحث.

أما الجدول رقم (4-5) فيبين ارتفاع معدل نمو الأجور في قطاع الزراعة حيث بلغ بالمتوسط (21.55%) ،أما في قطاع الإنشاءات فقد بلغ (8.08%) ،كما يلاحظ تدني هذا المعدل في قطاعي الصناعة والخدمات ، وتعتبر السياسة الاجرية فعالة أحيانا في زيادة معدلات الاستخدام (القدرة الاستيعابية) في بعض القطاعات ،وهذا أيضا يفسر انخفاض النمو في الاستخدام في القطاع الزراعي حيث العلاقة العكسية المعروفة بين الأجور والطلب على العمل .

جدول رقم (4-5)

متوسط معدل النمو في الأجور

الفترة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1975-1970	-1.003	21.84	5.802	-4.93	-4.26
1980-1976	20.555	38.89	23.36	25.75	16.916
1985-1981	5.928	15.122	1.467	11.302	4.276
1990-1986	0.431	4.366	4.026	0.711	-0.519
1995-1991	-3.94	1.185	-7.943	18.76	-4.982
2000-1996	-2.124	47.878	-7.957	-3.10	-2.057
المعدل	3.31	21.55	3.13	8.08	1.56

المصدر: احتسب من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و أخيرا فيما يتعلق بمتوسط معدل النمو في مرونة الإحلال، فيشير الجدول رقم (4-6) إلى ارتفاع نمو مرونة الإحلال في قطاع الصناعة ، حيث بلغت بالمتوسط (0.71%) خلال فترة الدراسة، وفي قطاع الخدمات بلغت (0.015%)، وقد جاءت سالبة في قطاعي الزراعة والإنشاءات، حيث تؤثر مرونة الإحلال في قرارات المنتجين في استخدام عنصر الإنتاج الأرخص نسبيا و إمكانية إحلاله المعتمدة على طبيعة العلاقة بين عناصر الإنتاج.

جدول رقم (4-6)

متوسط معدل النمو في مرونة الإحلال

الفترة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1975-1970	0.166968	1.048524	-2.13446	-4.14723	0.884243
1980-1976	0.04465	0.368116	0.4592	3.744633	1.093387
1985-1981	-0.27385	-0.88049	2.449253	-0.42513	-0.637
1990-1986	0.17286	-1.00652	2.656239	-0.01277	-0.69898
1995-1991	0.239771	-1.37916	0.836292	0.213601	0.896238
2000-1996	-0.12377	0.410335	-0.01038	-0.36781	-1.44701
المعدل	0.038	-0.24	0.71	-0.166	0.015

المصدر: احتسب من قبل الباحث.

ويعتمد تأثير نمو مرونة الإحلال على القدرة الاستيعابية للعمالة على إثارة مرونة الإحلال أصلا .فإذا كانت العلاقة تبادلية فان زيادة مرونة الإحلال يعني زيادة إمكانية إحلال عناصر الإنتاج محل بعضها البعض،وعليه يمكن بسياسة اقتصادية محدده زيادة القدرة الاستيعابية من خلال إحلال العمل محل راس المال والعوامل الأخرى ، أما إذا كانت العلاقة تكاملية فهذا يعني الحاجة إلى زيادة عوامل الإنتاج الأخرى(التوسع) من اجل زيادة الاستخدام وهذا يعيدنا إلى اثر زيادة القيمة المضافة على القدرة الاستيعابية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3 التحليل القياسي للقدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني:

تستخدم الدراسة المعادلة رقم (1) ، من اجل تقدير القدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني، والتي جاءت على النحو التالي:

$$Gldi = B_0 + B_1 GVAi + B_2\ GKLi + B_3\ GWGi + B_4\ SUBi + ei \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

Gldi: معدلات النمو في أعداد العاملين في القطاع I

GVAi: معدلات النمو في القيمة المضافة الإجمالية في القطاع I

GKLi: معدلات النمو في حصة العامل من راس المال في القطاع I

GWGi: معدلات النمو في متوسط أجرة العامل في القطاع I

SUBi: مرونة الإحلال في القطاع I

وقبل تقدير الدالة السابقة والمتعلقة بقياس القدرة الاستيعابية للعمل من خلال نمو الاستخدام، فقد تم إجراء اختبار ديكي-فولر الموسع(ADF) لجميع البيانات المستخدمة في التقدير للتأكد من استقرارها ، وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (4-7)، والذي يبين أن جميع المتغيرات مستقرة ولا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، حيث كانت القيم المحسوبة أعلى من القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون عند مستوى دلالة (5%) ، لذا اصبح من الممكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير النموذج ،ويجدر الانتباه إلى أن هذه المتغيرات تعبر عن معدلات النمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-7)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات القدرة الاستيعابية

اسم المتغير	رمز المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (5%)
المستوى الاقتصادي الكلي			
معدل النمو في أعداد العاملين	GLd	-4.76	-2.95
معدل نمو القيمة المضافة	GVA	-4.61	-2.95
معدل النمو في حصة العامل من راس المال	GKL	-3.72	-2.95
مرونة الإحلال	SUB	-7.83	-2.95
معدل النمو في متوسط أجرة العامل	GWG	-4.98	-2.95
القطاع الزراعي			
معدل النمو في أعداد العاملين	GLd	-5.09	-2.95
معدل نمو القيمة المضافة	GVA	-10.73	-2.95
معدل النمو في حصة العامل من راس المال	GKL	-8.25	-2.95
مرونة الإحلال	SUB	-5.64	-2.95
معدل النمو في متوسط أجرة العامل	GWG	-6.48	-2.95
القطاع الصناعي			
معدل النمو في أعداد العاملين	GLd	-3.67	-2.95
معدل نمو القيمة المضافة	GVA	-4.44	-2.95
معدل النمو في حصة العامل من راس المال	GKL	-3.97	-2.95
مرونة الإحلال	SUB	-5.45	-2.95
معدل النمو في متوسط أجرة العامل	GWG	-3.74	-2.95
قطاع الإنشاءات			
معدل النمو في أعداد العاملين	GLd	-6.76	-2.95
معدل نمو القيمة المضافة	GVA	-3.74	-2.95
معدل النمو في حصة العامل من راس المال	GKL	-4.93	-2.95
مرونة الإحلال	SUB	-5.23	-2.95
معدل النمو في متوسط أجرة العامل	GWG	-5.75	-2.95
قطاع الخدمات			
معدل النمو في أعداد العاملين	GLd	-4.04	-2.95
معدل نمو القيمة المضافة	GVA	-4.85	-2.95
معدل النمو في حصة العامل من راس المال	GKL	-4.80	-2.95
مرونة الإحلال	SUB	-6.22	-2.95
معدل النمو في متوسط أجرة العامل	GWG	5.11	-2.95

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ،ظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (4-8) والتي تدل على ما يلي :

(1) ان مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج موجبة وبلغت (0.12) على المستوى الكلي وكانت ذات دلالة إحصائية، أي أن نمو القيمة المضافة (الإنتاج) بنسبة (1%) سيؤدي إلى نمو الاستخدام بنسبة (0.12%). كما كانت أيضا موجبة و ذات دلالة إحصائية في جميع القطاعات،وقد كانت اكبر ما يمكن في قطاعي الإنشاءات والزراعة حيث بلغت (0.74) و(0.73) على التوالي ،مما يعني إمكانية زيادة الاستيعاب في هذان القطاعان بشكل جيد من خلال زيادة الإنتاج . كما بلغت مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج (0.40) في قطاع الصناعة و (0.213) في قطاع الخدمات .

جدول رقم (4-8)

نتائج تقدير دالة القدرة الاستيعابية

القطاع الإقتصادي	الثابت B0	معامل نمو القيمة المضافة GVA	معامل نمو K/L GK/L	معامل نمو الأجور GWG	معامل مرونة الإحلال SUB	R2	D.W	F-test
الاقتصاد	3.88 (6.11)	0.12 (2.25)	-0.907 (-8.8)	0.038 (0.94)	0.775 (1.0)	0.81	1.34	28.88
القطاع الزراعي	1.49 (1.02)	0.73 (5.99)	-0.776 (-6.71)	-0.036 (-1.07)	-0.29 (-0.53)	0.65	2.3	12.56
القطاع الصناعي	5.04 (4.7)	0.40 (5.01)	-0.35 (-3.67)	-0.145 (-2.13)	-0.025 (-0.135)	0.59	2.01	9.69
قطاع الإنشاءات	2.07 (1.49)	0.74 (10.3)	-0.670 (-5.61)	-0.064 (-1.13)	0.1 (0.36)	0.82	2.07	21.3
قطاع الخدمات	3.97 (5.6)	0.213 (3.61)	-0.58 (-5.8)	0.026 (0.47)	-0.041 (0.16)	0.62	2.1	11.11

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2) إن تأثير التغيرات التكنولوجية والتي تقاس من خلال حصة العامل من راس المال (K/L Ratio) كان سالبا،حيث بلغ (0.907)على المستوى الاقتصادي الكلي وكان ذا دلالة إحصائية ،مما يفسر الأثر السلبي للتطورات التكنولوجية على نمو الاستخدام وذلك بإحلال الآلة محل الأيدي العاملة، وعلى المستوى القطاعي جاءت إشارة معامل التغيرات التكنولوجية سالبة في جميع القطاعات ، وقد تمتع كذلك بدلالة إحصائية، حيث بلغت (0.776) في قطاع الزراعة و(0.679)في قطاع الإنشاءات ،أما في قطاعي الخدمات والصناعة فقد بلغت (0.58) و (0.35) على التوالي.

(3) كانت مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور ضعيفة وموجبة على المستوى الكلي ولم تكن ذات دلالة إحصائية، أما على المستوى القطاعي فقد كانت ذات دلالة إحصائية في القطاع الصناعي ولم تكن كذلك في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد كانت هذه المرونة ضعيفة في القطاع الصناعي حيث بلغت (0.145) فقط، مما يعني ان سياسة الأجور عديمة الفعالية في بقية القطاعات، أما في قطاع الصناعة فانه يمكن استخدامها كسياسة اجريه في التأثير على نمو الاستخدام.

(4) جاء معامل مرونة الإحلال سالبا في جميع القطاعات الاقتصادية، ما عدا قطاع الإنشاءات ولم يتمتع بأي دلالة إحصائية في جميع القطاعات، كما انه كان ضعيفا جدا، وخصوصا في قطاع الصناعة والذي يعتمد بدوره على تكثيف راس المال.أما على المستوى الكلي فان اثر مرونة الإحلال على الاستخدام موجبا وعاليا نسبيا ولكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية .

ومن التحليل القياسي السابق ؛ يتبين لنا أن اكثر العوامل تأثيرا على القدرة الاستيعابية عامل الإنتاج ، إذ كانت مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج مرتفعة خصوصا في قطاعي الزراعة والإنشاءات ، مما يشجع على زيادة القدرة الاستيعابية لهذان القطاعان من خلال نمو الإنتاج ، أما عامل التطورات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكنولوجية فقد كان تأثيره سالبا على نمو الاستخدام وقد تمتع بدلالة إحصائية على المستوى الكلي وفي جميع القطاعات ،ويلاحظ ارتفاع قيمته في كل من قطاعي الزراعة والإنشاءات ، ويؤثر هذا المتغير على نمو الاستخدام وذلك اعتمادا على نوع التكنولوجيا المستخدمة.أما اثر الأجور فكان ضعيفا بشكل عام ولم يكن مهما من الناحية الإحصائية باستثناء القطاع الصناعي.

وللتأكد من طبيعة العلاقة بين العمل وراس المال، ودلالتها الإحصائية، لا بد من تقدير المعادلة رقم (2) والمتعلقة بتقدير مرونات الإحلال بين العمل وراس المال في الاقتصاد الأردني.

وقبل تقدير الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) قطاعيا، تم إجراء اختبار ديكي –فولر الموسع(ADF) لجميع البيانات المستخدمة في التقدير للتأكد من استقرارها، وكانت النتائج كما يبينها الجدول رقم (9–4)، والتي تبين أن جميع المتغيرات غير مستقرة حيث تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، حيث كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون عند مستوى دلالة (5%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-9)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمتغيرات مرونة الإحلال

اسم المتغير	رمز المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة %
المستوى الاقتصادي الكلي			
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العمل الى راس المال	LnLK	-0.964	-2.95
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأجر الى سعر راس المال	LnWr	-1.24	-2.95
القطاع الزراعي			
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العمل الى راس المال	LnLK	-1.31	-2.95
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأجر الى سعر راس المال	LnWr	-1.43	-2.95
القطاع الصناعي			
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العمل الى راس المال	LnLK	-1.84	-2.95
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأجر الى سعر راس المال	LnWr	-1.28	-2.95
قطاع الإنشاءات			
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العمل الى راس المال	LnLK	-0.867	-2.95
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأجر الى سعر راس المال	LnWr	-0.861	-2.95
قطاع الخدمات			
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة العمل الى راس المال	LnLK	-1.624	-2.95
اللوغاريتم الطبيعي لنسبة الأجر الى سعر راس المال	LnWr	-2.05	-2.95

وعند إعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الأول، تبين أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I) I، حيث كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون، كما هي موضحة في الجدول رقم (4-10).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-10)

نتائج اختبار ديكي فولر بعد اخذ الفرق الأول

اسم المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة
الاقتصاد ككل		
LnLK	-3.84	-2.95
LnWr	-8.84	-2.95
القطاع الزراعي		
LnLK	-8.14	-2.95
LnWr	-4.14	-2.95
القطاع الصناعي		
LnLK	-3.91	-2.95
LnWr	-9.52	-2.95
قطاع الانشاءات		
LnLK	-4.85	-2.95
LnWr	-6.22	-2.95
قطاع الخدمات		
LnLK	-4.75	-2.95
LnWr	-6.83	-2.95

وعند استخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك والتي تختبر وجود علاقة في الأجل الطويل . تشير نتائج اختبار التكامل المشترك(Cointegration Analysis) الواردة في الجدول رقم (4-11) ؛ إلى أن القيمة المحسوبة اقل من القيمة الحرجة ؛وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة (5%) والتي تدل على عدم وجود تكامل مشترك. وان حصولنا على متجه واحد فقط للتكامل المشترك (Vector Cointegration) يدل على وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات[2] ، وحسب قاعدة جرانجر (Granger Representation) فان وجود علاقة في المدى الطويل تعني وجود علاقة في المدى القصير، وان المتجه التكاملي الناتج يعبر عن العلاقة في المدى الطويل وان المعاملات المقدرة هي مرونات الإحلال في المدى الطويل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-11)

نتائج اختبار التكامل المشترك

القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5%	H0
الاقتصاد			
0.0729	2.791	15.4	لا يوجد تكامل مشترك*
0.0142	0.444	3.67	يوجد متجه تكاملي واحد على الأكثر
القطاع الزراعي			
0.230	9.312	15.41	لا يوجد تكامل مشترك*
0.381	1.204	3.67	يوجد متجه تكاملي واحد على الأكثر
القطاع الصناعي			
0.102	5.901	15.41	لا يوجد تكامل مشترك*
0.079	2.55	3.67	يوجد متجه تكاملي واحد على الأكثر
قطاع الإنشاءات			
0.174	7.765	15.41	لا يوجد تكامل مشترك*
0.057	1.816	3.67	يوجد متجه تكاملي واحد على الأكثر
قطاع الخدمات			
0.142	7.654	15.41	لا يوجد تكامل مشترك*
0.089	2.89	3.67	يوجد متجه تكاملي واحد على الأكثر

*تم قبول الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%

ويبين الجدول رقم (4-12) نتائج تحليل المتجه التكاملي وذلك على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي:

جدول رقم(4-12)

نتائج تحليل المتجه التكاملي

القطاع الاقتصادي	معادلة المتجه التكاملي
الاقتصاد	Ln(LK)= -0.4926 Ln(WR) – 0.1312 (1.455)
القطاع الزراعي	Ln(LK) = 0.13487 Ln (WR) +3.8585 (0.94)
القطاع الصناعي	Ln(LK) = -0.5458 Ln (WR) +1.003 (1.037)
قطاع الإنشاءات	Ln(LK) = 0.2661Ln (WR) +3.7984 (0.245)
قطاع الخدمات	Ln (LK) = 0.4437 Ln (WR) +6.1924 (0.299)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على الجدول رقم (4-12) فان مرونات الإحلال في المدى الطويل كما يبينها الجدول رقم (4-13) والذي يبين أن جميع هذه المرونات كانت قليلة نسبيا ، كما أن مرونة الإحلال في القطاع الصناعي كانت سالبة وكذلك على مستوى الاقتصاد وهذا يؤكد العلاقة التبادلية بين العمل وراس المال في الأجل الطويل .

جدول رقم(4-13)

نتائج التكامل المشترك

القطاع الاقتصادي	مرونات الإحلال في المدى الطويل (wvi)Lra
الاقتصاد	-0.493 (1.45)
القطاع الزراعي	0.135 (0.094)
القطاع الصناعي	-0.546 (1.037)
قطاع الإنشاءات	0.266 (0.245)
قطاع الخدمات	0.443 (0.299)

وفيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية لكل قطاع، فان التحليل القياسي والوصفي يسمح لنا في تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب القوى العاملة، وذلك من خلال استخدام مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج والتي تعد عاملا إيجابيا في زيادة القدرة الاستيعابية، إلا أن تأثير هذه المرونة في استيعاب القوى العاملة يتوقف على معدل نمو القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي وحصة العمالة في كل قطاع من مجموع القوى العاملة ، وتظهر هذه النسب في الجدول رقم (4-14).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4-14)

متوسط مرونة الاستخدام على المستوى القطاعي والكلي (1968-2000)

النشاط الاقتصادي	متوسط نمو القيمة المضافة	متوسط نمو الاستخدام (العمالة)	مرونة الاستخدام
الزراعة	%10.9	%0.3	0.730669
الصناعة	%15.3	%6.3	0.399703
الإنشاءات	%12.9	%4.1	0.741852
الخدمات	%12.7	%5.4	0.213840
الاقتصاد	%13.0	%4.0	0.121472

وللقيام بهذا التحليل سيتم استخدام الصيغة الرياضية التالية [3]:

$$g(ei) = Mi * g(vi) * Si \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث:

g(ei): حصة القطاع I في استيعاب الزيادة في القوى العاملة.

Mi: مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج للقطاع I

g(vi) : معدل نمو القيمة المضافة للقطاع I

Si: نسبة العاملين في القطاع I من مجموع القوى العاملة.

وقد تم تقدير التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة (أي قدرة كل قطاع على استيعاب العمالة الجديدة في سوق العمل) ، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (4-15).

جدول رقم (4-15)

التوزيع المتوقع للزيادة المتوقعة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاع الاقتصادي	مرونة الاستخدام بالنسبة للانتاج (1)	متوسط حصة العمالة في القطاع من القوى العاملة (2)	متوسط نمو القيمة المضافة (3)	القدرة الاستيعابية للقوى العاملة (1) (2) (3)
الزراعة	0.730669	%10.703	%10.9	%0.85241818
الصناعة	0.399703	%11.2878	%15.3	%0.6903004
الإنشاءات	0.741852	%10.1454	%12.9	%0.9709037
الخدمات	0.213840	%67.9091	%13.0	%1.8878186

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول أن قطاع الخدمات يتميز بأعلى قدرة استيعابية ، وهذا يعني ان (34.9596%) من القادمين الجدد لسوق العمل سوف يجدون عملا في قطاع الخدمات*، وذلك على افتراض ان معدل نمو القوى العاملة فيه يصل إلى(5.4%) ، وبالرغم من تدني مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية إلا أن ارتفاع حصة قطاع الخدمات من الاستخدام وارتفاع معدل نمو قيمته المضافة رفع من قدرته الاستيعابية للعمالة، ويلي قطاع الخدمات في استيعاب العمالة قطاع الإنشاءات، إذ سيجد (23.68%) من القادمين الجدد إلى سوق العمل الأردني عملا في هذا القطاع، يليه قطاع الصناعة والذي سيستوعب (10.957%) من القادمين إلى سوق العمل، أما قطاع الزراعة والذي إذا ما حسب استيعابه من القادمين إلى سوق العمل سيكون كبيرا ويفوق أي قطاع،إذ لا يمكن التعويل على هذه النتيجة وذلك بسبب تدني متوسط نمو القيمة المضافة لهذا القطاع نسبيا وبالأخص تدني متوسط نمو العمالة فيه والذي وصل إلى (0.3%) طيلة فترة الدراسة، وكذلك لما لهذا القطاع من طبيعة تختلف عن القطاعات الأخرى، كإحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية فيه ،وطبيعة الإنتاج فيه والذي اصبح غزيرا بسبب إمكانية الزراعة في السنة الواحدة لاكثر من مرة ،وذلك باستخدام المخصبات الكيماوية والوسائل التقنية الزراعية الحديثة.

وبالرجوع إلى النتائج التي حصلنا عليها من تقدير المعادلة رقم (1) والواردة في الجدول رقم (4-8) والتي تبين لنا أن مرونة الإحلال كانت ضعيفة جدا، ولم تكن تتمتع بأي دلالة إحصائية، وبعد تقدير دالة مرونة الإحلال والتي بينت كذلك ضعف مرونة الإحلال وعدم معنويتها إحصائيا، سنعمل على إعادة تقدير الدالة رقم (1) والمتعلقة بنمو الاستخدام بعد إسقاط متغير مرونة الإحلال ،وذلك لمعرفة تأثيره على القدرة الاستيعابية.

وبعد إعادة تقدير المعادلة رقم (1)، وذلك بإسقاط متغير مرونة الإحلال ، حصلنا على النتائج التالية والتي يبينها الجدول رقم (4-16).حيث تدل على مايلي :

* تم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة القدرة الاستيعابية لكل قطاع على معدل نمو القوى العاملة فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-16)

نتائج تقدير دالة القدرة الاستيعابية بعد إسقاط متغير مرونة الإحلال

القطاع الاقتصادي	الثابت B0	معامل نمو القيمة المضافة GVA	معامل نمو L/K Gk/L	معامل نمو الأجور GWG	R2	D.W	F test
الاقتصاد ككل	3.91 (7.31)	0.1096 (2.07)	-0.935 (-9.49)	0.041 (1.07)	0.80	1.3	38.1
القطاع الزراعي	1.65 (1.17)	0.719 (6.07)	-0.77 (-6.78)	-0.04 (-1.24)	0.64	2.3	17.1
القطاع الصناعي	5.07 (4.96)	0.396 (5.33)	-0.345 (-4.05)	-0.148 (-2.36)	0.59	2.0	13.4
قطاع الإنشاءات	2.06 (1.5)	0.74 (10.45)	-0.669 (-5.78)	-0.065 (-1.19)	0.82	2.1	43.0
قطاع الخدمات	3.98 (5.81)	0.213 (3.67)	-0.57 (-6.13)	0.024 (0.455)	0.62	2.1	15.34

(1) أن مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج لم تتغير كثيرا وبقيت ذات دلالة إحصائية على المستوى الكلي والقطاعي، وكذلك معامل المتغيرات التكنولوجية ظل يتمتع بإشارته السالبة و بمعنويته الإحصائية على المستويين الكلي والقطاعي مع تغير ضئيل في قيمته.

(2) بقيت مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور تحمل إشارتها السالبة، في جميع القطاعات ما عدا قطاع الخدمات وعلى المستوى الكلي ولم تتمتع بأي دلالة إحصائية إلا في قطاع الصناعة، والتي تعتبر فيه سياسة الأجور سياسة فعالة في التأثير على مستوى الاستخدام.

ولمعرفة التغير الذي سيحصل في القدرة الاستيعابية لكل قطاع، يبين الجدول رقم (4-17) التوزيع المتوقع لزيادة القوى العاملة بعد إسقاط متغير مرونة الإحلال والذي يشير إلى ما يلي:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-17)

التوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بعد إسقاط متغير مرونة الإحلال

النشاط الاقتصادي	مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج (1)	متوسط حصة العامل في النشاط من القوى العاملة (2)	متوسط نمو القيمة المضافة (3)	القدرة الاستيعابية للقوى العاملة (1) (2) (3)
الزراعة	0.719654	%10.703	%10.9	%0.83957
الصناعة	0.396287	%11.2878	%15.3	%0.68440
الإنشاءات	0.740911	%10.1454	%12.9	%0.96972
الخدمات	0.213206	%67.9091	%13.0	%1.88222

(1) انخفاض القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات من (1.88782%) إلى (1.88222%) والتي تعني ان قطاع الخدمات سوف يستقبل (34.8559%) من القادمين الجدد إلى سوق العمل بدل (34.9596%).

(2) انخفاض القدرة الاستيعابية لقطاع الصناعة من (0.69030%) إلى (0.6844%) والتي تعني انخفاض نسبة استيعاب القادمين إلى سوق العمل من (10.957%) إلى (10.863%)، وكذلك انخفاض القدرة الاستيعابية لقطاع الإنشاءات من (0..9709%) إلى (0..96967%) والتي تعني انخفاض نسبة استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل من (23.68%) إلى (23.65%).

(3) ان لمرونة الإحلال اثر في زيادة استيعاب القطاعات الاقتصادية من القادمين الجدد إلى سوق العمل وان كانت النسبة منخفضة ، مع احتفاظ القطاعات الريادية بترتيبها.

ومما سبق ، يمكننا تحسين القدرة الاستيعابية للعمل من خلال ثلاث قنوات مرتبة حسب الأهمية كما يلي :

أولا: زيادة القيمة المضافة أي تحقيق معدلات متزايدة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي و القطاعي ، وخاصة في قطاعات رائدة مثل الإنشاءات والخدمات والزراعة كذلك إذا اخذ بعين الاعتبار عملية إحلال العمالة المحلية محل الوافدة . فمن اجل نمو الاستخدام في قطاع الزراعة بنسبة(1%) لابد من تحقيق نمو في الناتج بنسبة (1.39%)، وفي قطاع الإنشاءات بنسبة (1.35%)

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، أما قطاع الخدمات فان زيادة الاستخدام فيه بنسبة (1%) تحتاج إلى زيادة الناتج بمقدار (4.7%) .

ثانيا: اتباع سياسات التحول إلى تقنيات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل وخاصة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية ،حيث بينت الدراسة أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في القطاعات الاقتصادية المختلفة كان يعتمد على تقنيات ذات كثافة عالية لراس المال .

ثالثا : سياسات الأجور حيث تبين أن القطاع الوحيد الذي يمكن أن يكون لسياسات الأجور فعالية في النمو في الاستخدام هو القطاع الصناعي ، لذلك فان عدم رفع الأجور يزيد من قدرة القطاع على الاستخدام فزيادة الاستخدام فيه بنسبة (1%) تحتاج إلى تخفيض الأجور بنسبة (6.88%) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع :-

(1) حسين طلافحة ، "الطلب على القوى العاملة في الأردن"، مجلة أبحاث اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية ، عدد 4 ،1995 ص40 .

(2) Granger C.W.F, Development in The Study of Cointegration Economics Variable , Oxford Bulletin of Economics and Statistics ,Vol. (48) ,N(2) ,1986 .

(3) Gillis ,M , Perkins ,D, Romer .Economics of Development .Norton Company , NewYork ,1983

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

بعد استعراض التحليل النظري والإحصـــائي التطبيقـــي لدراســـة القـــدرة الاستيعابية للعمل في الاقتصاد الأردني، نوجز فيما يلي ابرز النتائج التي خرجـــت بها الدراسة ، وتقدم التوصيات والمقترحات اللازمة لزيادة القدرة الاستيعابية للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة:

أولا : النتائج:

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

(1) حقق حجم النمو في الاستخدام في الاقتصاد الأردنـــي زيـــادة ملحوظـــة وبمعدل نمو سنوي خلال فترة الدراسة حوالي (4.77%)، وقد اتسم ســـوق العمل الأردني بانخفاض نسبة مشاركة السكان في القوى العاملـــة حيـــث تراوح بين (19.83%) - (26.4%) من مجموع السكان. وقد صحـــب هـــذا النمو تغيرات وتحولات هيكلية في سوق العمل الأردني وفي بناه القطاعيـــة والتعليمية والمهنية. فعلى المستوى القطاعي أستحوذ قطاع الخدمات علـــى ما نسبته (67.95%) بالمتوسط من القوى العاملة، فيمـــا تراجعـــت حصـــة القطاع الزراعي من (22.3%) عام 1968 إلى (4.6%) عام 2000، أما القطـــاع الصناعي فقد زادت حصته من (10.2%) عام 1968 إلى (15.5%) عام 2000، وكان متوسط استخدام قطاع الإنشاءات (10.1%) خلال فترة الدراسة، وقـــد ارتبطت التغيرات في هذه النسب بزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمـــالي في القطاعات الاقتصادية والتي فاقت معدلات نمو العمالـــة فـــي جميـــع القطاعات. وعلى المستوى التعليمي شكلت فئة حملة الثانوية العامـــة فمـــا دون أعلى نسبة من بين مستويات التعليم الأخرى، حيث بلغت بالمتوســـط (80.7%) خلال فترة الدراسة، في حين كانت نسبة العاملين من حملة دبلوم كليات المجتمـــع (10.1%) بالمتوســـط و (9.9%) لحملـــة البكـــالوريوس والدراسات العليا، حيث تظهر هذه النسبة متدنية نظرا لـــهجرة الكفـــاءات العلمية المتخصصة إلى خارج البلاد.وعلى المستوى المهني احتلـــت فئـــة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين مكان الصدارة، حيث استحوذت علـــى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما نسبته (53.0%) بالمتوسط خلال فترة الدراسة، تليها فئة المتخصصين والتي حازت على متوسط مقداره (15.3%) وجاءت فئة الإداريين بالمرتبة الاخيرة، كما تراجعت الأهمية النسبية للعاملين في الزراعة من (21.6%) عام 1968 إلى (3.3%) عام 2000.

(2) تذبذب معدلات البطالة خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت من (9.95%) عام 1968 إلى (14%) عام 1972 بسبب الآثار الناجمة عن حرب عام 1967 والهجرة القسرية للسكان، أما خلال الفترة 1973–1982 فقد كاد الاقتصاد الأردني أن يصل إلى حالة شبه التشغيل الكامل، حيث بلغ أدنى معدل للبطالة عام 1976 حوالي (1.6%) وذلك بسبب الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة وزيادة الطلب الخارجي على الأيدي العاملة الأردنية، ثم عاودت معدلات البطالة ارتفاعها في الفترة 1983–1994، حيث بلغت أعلى مستوى لها عامي 1991و 1993 حوالي (18.8%) ، وذلك بسبب الركود الاقتصادي في تلك الفترة وما كان لحرب الخليج ومن قبلها الحرب العراقية الإيرانية من آثار على الاقتصاد الأردني ، وفي فترة ما بعد عام 1994 بدا التحسن التدريجي في معدلات البطالة حيث بلغت نسبة البطالة (13.4%) عام 2000.

(3) بينت نتائج الدراسة ان مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلي بلغت (0.12)، وقد كانت هذه النسبة مرتفعة في قطاعي الإنشاءات والزراعة ، حيث بلغت (0.74) و (0.73) على التوالي، ويعتبر ارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج عاملا إيجابيا يسهم في زيادة القدرة الاستيعابية وذلك من خلال زيادة الإنتاج، إلا أن تأثير مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج في استيعاب القوى العاملة يتوقف على معدل نمو القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي وحصة العمالة في كل قطاع من مجموع القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4) جاء معامل نسبة العمل إلى راس المال سالب الإشارة ، والذي يعبر بدوره عن اثر التطورات التكنولوجية على نمو الاستخدام، مما يعني أثره السلبي على زيادة الاستخدام من القوى العاملة.

(5) بينت نتائج الدراسة أن مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور جاءت سالبة الإشارة على المستوى القطاعي، ما عدا قطاع خدمات ولكنها لم تكن ذات دلالة إحصائية إلا في قطاع الصناعة، الأمر الذي يعني فعالية سياسة الأجور في التأثير على مستويات الاستخدام في هذا القطاع.

(6) دلت النتائج أن مرونة الإحلال في المدى الطويل كانت سالبة الإشارة على المستوى الكلي وفي قطاع الصناعة مما يدل على العلاقة التبادلية بين العمل وراس المال ، وقد جاءت مرونة الإحلال ضعيفة جدا كما أنها لم تتمتع بأية دلالة إحصائية تذكر، فتدني مرونة الإحلال يضعف من قدرة السياسات الاقتصادية المتعلقة بخلق فرص عمل من خلال سياسة الأجور أو الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج وحوافز الاستثمار في التأثير على قرار المنتج عند تحديد المستوى الأمثل من الاستخدام.

(7) أما بالنسبة للتوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة (أي كم سيستوعب كل قطاع اقتصادي من القادمين الجدد إلى سوق العمل). فقد تبين ان قطاع الخدمات يتميز بأعلى قدرة استيعابية (188.78)، وهذا يعني أن حوالي (34.959%) من القادمين الجدد إلى سوق العمل الأردني سيجدون فرص في قطاع الخدمات، يليه قطاع الإنشاءات بقدرة استيعابية بلغت (97.09) ،إذ سيجد (23.685 %) من القادمين الجدد إلى سوق العمل عملا في هذا القطاع، أما قطاع الصناعة فانه سوف يستوعب حوالي (10.957%) من القادمين الجدد إلى سوق العمل، أما قطاع الزراعة فانه قادر على استيعاب اكثر من 100% من القادمين الجدد إلى سوق العمل، ولكن هذه النتيجة لا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن التعويل عليها وذلك بسبب انخفاض نمو الاستخدام في هذا القطـــاع وكذلك انخفاض نمو القيمة المضافة فيه، وما لهذا القطاع من خصوصيـــة تختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانيا: التوصيات:

بالاعتماد على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن إجمال أهم التوصيات لتحسين القدرة الاستيعابية للعمل فيما يلي:

(1) تعتمد القدرة الاستيعابية بالدرجة الأولى على النمو في القيمة المضافة، وقد كان اكثر القطاعات قدرة على الاستيعاب قطاع الخدمات ويليه قطاع الإنشاءات لذا فان زيادة الاستخدام في بعض القطاعات يمكن من خلال زيادة الإنتاج فيها، وخصوصا تلك القطاعات التي اتسمت بارتفاع مرونة الاستخدام بالنسبة للإنتاج، ويتم ذلك من خلال دفع عجلة الاستثمار والتوسع في المشاريع الاستثمارية القائمة، وذلك بتوفير المناخ الاستثماري المناسب الذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنظيم الإداري وتوفر البنى التحتية.

(2) على الرغم من أن اثر التطورات التكنولوجية كان سالبا على زيادة الاستخدام من العمالة، والذي يدعو إلى التحول إلى الأساليب الإنتاجية المكثفة لاستخدام راس المال البشري، إلا أن الخطورة التي تكتنف هذه السياسة تدعو إلى تأكيد المحافظة على نوعية الإنتاج، إلا أن استخدام أساليب إنتاج مكثفة لراس المال البشري في قطاعات مثل الخدمات والإنشاءات يزيد من القدرة الاستيعابية.

(3) ان سياسة الأجور يمكن أن تلعب دورا بارزا في زيادة مستوى الاستخدام، وخصوصا في القطاع الصناعي والذي تميزت فيه مرونة الاستخدام بالنسبة للأجور بدلالة إحصائية جيدة.

(4) على الرغم من عدم تطرق الدراسة للتدريب إلا أنها توصي إلى التوسع في تدريب القوى العاملة الأردنية، وذلك لرفع كفاءاتهم ومهاراتهم الفنية والمهنية وكذلك محاولة التفتيش عن فرص عمل خارجية مجزية للعمالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية في الأسواق الخارجية العربية والأجنبية، وكذلك من خـــلال عقـد الاتفاقيات الثنائية، ومما يشجع ذلك القدرة التنافسية العالية للعمالة الأردنيـــة لكفاءاتها العلمية والعملية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1) العبد الرزاق، بشير. " الطلب على عنصر العمل في الأردن "، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14، عدد 1، 1998.

2) طلافحة، حسين ، اثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس العدد الثاني 1989.

3) طلافحة، حسين. " الطلب على القوى العاملة في الأردن " مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 4، 1990.

4) طلافحة حسين ، والفهداوي خميس. " دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1968-1996) "، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك 1998ـ ص5.

5) المومني، رياض ،استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي الأردني، مجلة العمل، عدد 39، سنة 1987.

6) زريقات، زياد. " التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1993، ص20.

7) خصاونه،صالح ، تطور وتنظيم سوق العمل الأردني، مجلة العمل ،الأردن، المجلد التاسع، العدد 33،1986، ص 11.الجمعية العلمية الملكية، 1994.

8) خصاونه،صالح ، ديناميكية سوق العمل الأردني و آثارها على تخطيط القوى البشرية وسياسات التعليم والتدريب،مجلة العمل، الأردن، المجلد الحادي عشر، العدد 43،1988.

9) الشرع،علي. " توسع العمالة في قطاع الخدمات بالعراق (1968-1990)"، بحوث اقتصادية عربية، عدد 11، 1998.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10) إبراهيم،عيسى و آخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1989.

11) أبو جابر ،كامل و آخرون، سوق العمل الأردني: تطوره وخصائصه وسياسته وآفاقه المستقبلية، الأردن، عمان، دار البشير، 1991.

12) حرا حشة،محمد ،واقع و آفاق سوق العمل الأردني: دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت،2000.

13) عميرة، محمد ، البطالة في الأردن: أبعاد وتوقعات، مركز الدراسات الدولية، الجمعية العلمية الملكية ،1994.

14) الصمادي،محمد ، قاسم،احمد ، اثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية،عمان 1988.

15) الحوراني،محمد هيثم ، دراسة تحليلية للبطالة في الأردن، مقدمة إلى المؤتمر الاقتصاد الأول حول البطالة استغلال الموارد الاقتصادية في الأردن،منظور جزئي،1988،جامعة اليرموك،اربد.

16) الشرع،منذر ،طلافحة،حسين وزريقات،زياد." الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني "، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 1994.

17) وزارة العمل، مديرية البحوث والدراسات، دور وزارة العمل في معالجة البطالة في الأردن، 1993.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Bosworth. D; Dawkins, P; and Stromback T. The Economics of the Labor Market. Longman, Singapore. 1996.

2) Chermza,W.and Deadman,P.New,Direction in Economic Practices,Edward Elgar ,England,1992,p.(43-44).

3) Chow, Peter C.Y. output Effect, Technology Change, and Labor Absorption in Taiwan 1952-1986. Economic Development and Cultural change .VOL .39 .1990.

4) Daniel S. Hamermesh. "Econometric Studies of Labor Demand and Their Application to Policy Analysis". The Journal of Human Resources. 22. No. 4. 1976. Pp 507.

5) Dickey ,D.A.and W.F.Fuller,Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive TimeSeries With a Unit Root ,Econometrica,Vol.(49),N.(2),1981,pp.1057-1072.

6) Domodar N.Gujarati :Basic Econometrics ,Third Edition,MaGraw-Hill,Inc.NewYourk ,1995,P.719 .

7) Fei,john C.H ,Ranis,Innovation . Capital Accumulation, and Economic Development. The American Economic Review, Vol LIII, NO .3, 1963.

8) Gillis ,M , Perkins ,D, Romer .Economics of Development .Norton Company , NewYork ,1983.

9) International Labor Organization. World employment Report. Geneva, 1997.

10) Khan. George A. Sluggish Job Growth: Is Rising Productivity or An Anemic Rocovery to Balme. Economic Review of federal Reserve. Vol. 78. No.3. 1993.

11) Phipps, A.J. Sheen. JR. Macroeconomics and Employment Growth in Australia. Australian Economic Review. First Quarter 1995.

12) Riad AL-Momani.: Jordan Development Policy and its Performance (1970-1985) Dar AL-Amal , 1985,P.23

13) Stoneman,P.A . An Analytical Framework For An Economic Perspective on the Impact of New Information Technology in Information Technologies and Economic Perspective. Editor: stonemen .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

14) Squire Lyn. Employment Policy in Developing Countries of Issues and Evidence. Oxford University Press. Uk. 1980.

15) Theierer, Adam, D. Preparing for Jobs Summit: The Five Principles of Job Creation. Herritage Foundations Reports. March 11, 1994.

16) W.Humaidat.M.Shar'e. Employment 'Implication of the Marginal Rate of Technical Substitution in the Jordanian Industries: A Coubb-Douglas Approach. Fourth Coming

مجلة أبحاث جامعة صلاح الدين للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العراق.

17) White, Lawrence J. The Evidence on Appropriate Factor Proportion for Manufacturing In Less Developed Countries: A Survey. Economic Development, and Cultural Change vol. 27. 1979.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق

الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1968-2000)

ألف عامل

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	انشاءات	الخدمات
1968	251.6	56.2	25.7	23.8	145.8
1969	255.3	53.5	25.7	42.0	152.1
1970	258.9	50.4	25.6	23.6	159.3
1971	267.8	49.1	26.2	24.1	168.3
1972	276.9	47.8	26.9	24.7	177.5
1973	296	49.8	29.4	28.8	188.5
1974	316.4	50.4	31.4	32.5	202.1
1975	338.1	50.2	32.8	36.2	218.9
1976	361.3	49.5	34.1	39.4	238.1
1977	371	48.0	34.8	43.4	244.7
1978	380.9	46.6	35.5	47.0	251.9
1979	391.1	45.1	36.1	50.8	259.4
1980	405.3	41.4	38.6	50.9	274.4
1981	418.4	39.0	42.2	52.5	284.5
1982	431.8	35.8	45.5	52.6	297.7
1983	445.3	32.8	48.7	52.7	311.1
1984	458.5	34.9	52.0	52.7	318.9
1985	472.3	36.9	55.1	51.9	328.5
1986	492.5	37.4	58.1	54.2	342.8
1987	509.3	37.7	62.1	53.4	356.2
1988	521.8	39.7	62.2	52.6	367.0
1989	523.5	37.7	61.8	51.8	373.0
1990	524.2	38.3	60.3	51.9	373.8
1991	525	40.8	64.3	54.0	393.0
1992	600	44.4	68.4	60.0	437.0
1993	657.2	42.0	74.3	46.0	494.8
1994	834.8	54.3	97.7	79.3	603.6
1995	836.2	57.7	107.0	83.6	587.8
1996	874.7	82.2	126.0	84.8	607.0
1997	884	68.0	141.4	84.0	590.5
1998	954.9	64.2	154.1	76.7	661.0
1999	1022.9	62.6	153.2	73.1	734.2
2000	1047.3	48.2	162.3	86.1	767.7

المصدر :

(1) عيسى إبراهيم و آخرون ،دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ،الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ،عمان ،1989 ،جدول (11-3) ،ص 62 .

(2) وزارة العمل ، التقرير السنوي ،السنوات 1995-2000 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للفترة (1968-2000) بالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات	الرقم القياسي للأسعار
1968	138.2	16.2	17.7	9.7	94.6	12.6
1969	162.5	22.5	20.4	10.7	108.9	13.1
1970	154.7	15.6	17.8	7.7	113.6	13.8
1971	166.0	23.9	18.6	7.4	116.1	14.5
1972	182.8	26.6	21.0	9.2	126.0	15.6
1973	188.9	17.6	24.0	15.2	132.1	17.3
1974	242.4	30.3	34.5	16.8	151.8	20.7
1975	303.1	26.0	59.1	19.2	198.8	23.2
1976	378.4	37.3	71.7	26.6	242.8	25.9
1977	439.9	41.7	83.6	36.8	277.8	29.6
1978	551.2	58.6	101.5	51.0	340.1	31.7
1979	668.6	34.6	131.7	70.5	422.8	36.2
1980	893.2	69.4	184.2	97.5	542.1	40.2
1981	1041.1	57.1	229.3	110.6	626.1	43.3
1982	1169.6	81.8	255.6	121.9	710.3	46.5
1983	1242.3	110.0	242.8	126.8	762.7	48.9
1984	1315.0	98.6	284.3	127.0	805.1	50.7
1985	1390.6	118.7	288.1	114.1	869.7	52.3
1986	1772.2	96.2	306.4	144.3	1225.3	52.3
1987	1832.4	126.6	329.0	126.0	1250.8	52.2
1988	1901.4	114.5	330.0	118.4	1338.5	55.6
1989	2068.1	131.7	462.0	106.7	1367.7	69.9
1990	2275.3	179.6	557.3	111.6	1426.8	81.2
1991	2420.1	174.3	530.6	125.7	1589.5	87.8
1992	2759.6	220.4	528.8	154.0	1856.4	91.4
1993	3077.2	244.9	552.0	180.2	2100.1	94.4
1994	3609.6	197.2	747.8	300.2	2364.2	97.7
1995	4153.6	224.3	880.6	344.7	2704.0	100
1996	4291.6	227.5	927.0	334.7	2793.8	106.5
1997	4587.8	148.3	909.4	224.2	3305.9	109.7
1998	4863.7	144.7	1015.0	195.5	3508.5	113.1
1999	4903.8	116.1	1047.0	175.5	3565.2	113.8
2000	5257.5	114.6	1091.4	172.5	3879.0	114.6

المصدر :

(1)البنك المركزي الأردني ،بيانات إحصائية فصلية ،1964-1989 ،عدد خاص 1989 ،جدول 21 .

(2) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية ،تشرين اول ،1994 ،ص 47 .

(3)) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ،كانون الثاني 2002 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3)

صافي التكوين الرأسمالي للفترة (1968-2000)

السنة	التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت	اهتلاك رأس المال الثابت	صافي التكوين الرأسمالي
1968	27.0	7.6	19.4
1969	35.8	7.7	28.1
1970	25.2	7.7	17.5
1971	30.7	7.9	22.8
1972	36.3	8.1	28.2
1973	47.2	8.3	38.9
1974	63.2	8.5	54.7
1975	87.9	12.5	75.4
1976	182.7	38.2	144.5
1977	268.0	44.8	223.2
1978	274.6	55.1	219.5
1979	344.9	69.0	275.9
1980	452.9	87.3	365.6
1981	672.6	113.0	559.6
1982	649.4	142.3	507.1
1983	570.0	169.6	400.4
1984	546.6	149.6	397.0
1985	385.2	197.3	187.9
1986	410.3	187.7	222.6
1987	468.4	193.8	274.6
1988	508.2	209.2	299.0
1989	547.4	226.9	320.5
1990	691.4	219.8	471.6
1991	608.7	278.7	330.0
1992	980.2	223.8	756.4
1993	1082.2	299.6	782.6
1994	1391.0	390.4	1000.6
1995	1395.0	433.6	961.4
1996	1445.3	517.5	927.8
1997	1325.1	565.0	760.1
1998	1189.8	616.1	573.7
1999	1353.5	675.1	678.4
2000	1337.7	737.8	599.9

المصدر:

(1) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، تشرين أول 1989.

(2) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، تشرين أول 1994.

(3) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، كانون الثاني 2002 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (4)

رأس المال المقدر في الاقتصاد وفي قطاعاته المختلفة للفترة (1968-2000)

مليون دينار

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1968	6097.052	713.355	780.4227	426.7936	4176.481
1969	6311.555	877.306	788.9444	372.3817	4272.923
1970	6438.367	643.8364	740.4122	321.9184	4732.2
1971	6595.608	494.767	738.7081	296.8024	4610.33
1972	6776.378	982.5748	779.2835	338.8189	4668.924
1973	7001.233	644.113	889.1566	560.0986	4893.862
1974	7265.484	908.1855	11307.787	464.991	4548.193
1975	7590.484	645.1911	1480.144	478.2005	4296.214
1976	8148.399	806.6915	1548.196	570.3879	5223.124
1977	8902.453	845.733	1691.466	747.8061	5617.448
1978	5954.882	1017.057	1765.458	892.324	5820.042
1979	10357.04	683.5646	2040.337	1077.132	6556.006
1980	11266.49	878.7862	2320.897	1228.047	6838.759
1981	12558.87	979.5919	2762.951	1268.446	7547.881
1982	13649.41	955.4587	3002.87	1419.539	8285.192
1983	14468.22	1287.672	2821.303	1475.758	8883.487
1984	15251.26	1143.845	3294.272	1479.372	9333.771
1985	15610.53	1326.895	3231.38	1280.063	9756.581
1986	16036.15	865.9521	2774.254	1298.928	11080.98
1987	16562.21	1142.792	2981.198	1142.792	11295.43
1988	17099.98	1025.999	2958.297	1060.199	12038.39
1989	17558.49	1106.185	3915.543	913.0415	11606.16
1990	18139.28	1433.003	4444.124	888.8247	11373.33
1991	18515.13	1333.089	3943.723	962.7868	12164.44
1992	19342.70	1547.416	3694.456	1083.191	13017.64
1993	20171.73	1613.738	3630.911	1190.132	13757.12
1994	21195.88	1165.773	4387.547	1759.258	13883.3
1995	22157.28	1196.493	4697.343	1839.054	14424.39
1996	23028.46	1220.508	4974.147	1796.22	14991.53
1997	23721.35	795.0832	4696.822	1162.346	17103.09
1998	24228.60	726.858	5063.777	969.144	17468.82
1999	24824.63	595.7935	5312.492	893.6903	18047.58
2000	25348.20	557.6604	5272.426	836.4906	18706.97

المصدر:

(1) تم احتسابه من قبل الباحث اعتمادا على ملحق رقم (3) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (5)

عوائد العاملين بأجر حسب النشاط الاقتصادي للفترة (1968-2000) بالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	المجموع	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1968	63.4	2.2	5.199	5.8	50.20
1969	73.199	2.3	6.199	6.4	58.30
1970	72.099	1.6	5.1	4.6	60.8
1971	74.30001	2.4	5.5	4.4	62.0
1972	82.80003	2.7	6.5	5.5	68.099
1973	88.60004	1.8	8.199	9.1	69.499
1974	107.2	3.1	11.4	9.999	82.699
1975	120.1	4.5	13.6	9.599	92.399
1976	212.5	8.499	18.7	21.9	163.4
1977	241.5	9.9	21.3	27.099	183.2
1978	276.0	12.2	23.599	32.4	207.8
1979	353.9	10.7	38.2	42.699	262.299
1980	418.1	13.7	51.2	51.2	302.0
1981	514.9	18.3	69	65.8	361.8
1982	601.8001	18.2	80.7	86.1	416.8
1983	656.799	17.9	88.8	92.699	457.4
1984	707.8001	19.9	98.699	91.2	498.0
1985	751.5997	20.4	111.3	88.199	531.7
1986	802.299	21	115.4	79.6	586.3
1987	837.899	21.8	120.6	83.899	611.59
1988	887.999	21.7	132.8	82.2	651.29
1989	933.499	24.1	145	88.9	675.5
1990	944.6	26.5	158.8	88.999	670.3
1991	1074.5	32.4	182.7	110.0	749.39
1992	1287.6	35.3	220.1	159.3	872.90
1993	1462.5	24.9	239	214.8	983.8
1994	1599.1	31.1	276.9	211.9	1079.2
1995	1808.2	53.6	310.9	234.9	1208.8
1996	1922.8	50.1	324.1	209.6	1339.0
1997	2009.2	26	343.9	204.9	1434.4
1998	2020.3	70	383.9	180.6	1385.8
1999	2319.7	66.1	417.3	199.8	1636.6
2000	2520.5	84.7	453.4	195.8	1786.7

المصدر:

(1) دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن (1967-1977) .

(2) دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن(1952-1992) .

(3) دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الأردن ،موقع الدائرة على الإنترنت ، للسنوات 1993 فما بعد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملحق رقم (6)

فائض التشغيل حسب النشاط الاقتصادي للفترة (1968-2000)

مليون دينار

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1968	67.2	14.0	9.5	3.8	39.9
1969	81.6	20.0	11.2	4.2	44.7
1970	74.9	13.8	9.7	3.0	48.4
1971	83.8	21.2	10.0	2.9	49.7
1972	91.9	23.6	11.4	3.5	53.4
1973	92.0	15.4	12.6	5.9	58.1
1974	126.7	26.8	28.9	6.7	64.3
1975	143.0	21.1	32.9	6.3	80.0
1976	221.8	31.1	52.2	11.8	126.7
1977	234.3	39.2	56.3	15.0	173.8
1978	341.0	60.2	59.6	18.3	202.3
1979	448.1	47.3	99.4	23.4	279.0
1980	637.5	65.5	109.8	27.9	334.3
1981	578.7	67.0	144.8	35.4	433.5
1982	768.7	69.4	163.2	46.5	499.6
1983	772.9	86.0	131.8	53.1	502.0
1984	856.7	78.7	170.5	56.9	558.8
1985	824.4	71.1	113.2	36.3	603.8
1986	821.3	86.2	112.8	35.7	587.6
1987	836.8	107.6	124.6	18.7	586.0
1988	838.0	104.0	105.9	10.3	817.8
1989	937.9	104.3	215.5	6.6	624.7
1990	1069.5	149.6	187.0	3.4	663.3
1991	1128.4	158.7	230.9	1.1	737.7
1992	1552.3	186.6	328.1	40.5	997.0
1993	1531.9	151.0	269.2	48.2	1063.5
1994	1718.6	133.7	350.2	65.4	1169.3
1995	1785.5	94.8	383.5	35.7	1271.6
1996	1730.9	84.9	335.8	16.5	1293.7
1997	1886.0	93.1	350.4	4.15	1438.3
1998	1961.0	46.8	410.9	3.5	1499.8
1999	1887.8	12.3	354.2	21.3-	1542.6
2000	1925.8	10.2	350.3	15.3-	1580.6

المصدر:

(1) حسين طلافحة، الطلب على القوى العاملة في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، العدد الرابع، 1990، ملحق رقم (1)، ص 51.

(2) الحسابات القومية في الأردن (1976-2000)، دائرة الإحصاءات العامة.

The Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم(7)

نسبة راس المال إلى العمل

%

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1968	24.23	12.69	30.37	17.85	28.64
1969	24.72	16.39	30.7	15.51	28.09
1970	24.86	12.77	28.92	13.64	29.71
1971	24.62	19.34	28.19	12.31	27.39
1972	24.47	20.56	28.97	13.71	26.3
1973	23.65	12.93	30.24	19.44	25.96
1974	22.96	18.02	41.64	14.3	22.5
1975	22.45	12.85	45.13	13.2	19.63
1976	22.55	16.29	45.4	14.42	21.93
1977	24.0	17.62	48.6	17.23	22.95
1978	25.2	21.83	49.73	18.98	23.5
1979	26.48	15,15	56.51	21.20	25.27
1980	27.8	21.23	60.13	24.12	24.92
1981	30.01	25.11	65.47	24.16	26.53
1982	31.61	26.69	65.99	26.98	27.83
1983	32.49	39.26	57.93	28.0	28.55
1984	26,33	32.77	63.35	28.07	29.26
1985	33.05	35.96	58.64	24.66	29.7
1986	32.56	23.15	47.75	23.96	32.32
1987	32.52	30.31	48.0	21.4	31.71
1988	32.77	25.84	47.56	20.15	32.8
1989	33.54	29.34	63.35	17.62	31.11
1990	34.60	37.41	73.7	17.12	30.43
1991	35.27	32.67	61.3	17.83	30.95
1992	32.23	34.85	54.0	18.05	29.78
1993	30.69	38.42	48.86	25.87	27.8
1994	25.39	21.47	44.9	22.18	23.0
1995	26.49	20.73	43.9	22.0	24.54
1996	26.33	14.84	39.47	21.18	25.73
1997	26.83	11.16	33.22	13.83	28.96
1998	25.37	11.32	32.86	12.63	26.43
1999	24.26	9.52	34.67	12.22	24.58
2000	24.20	11.57	32.48		24.36
المتوسط	27.925	22.125	46.729	18.901	27.068

المصدر : احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (1) و(4) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملحق رقم (8)

إنتاجية العامل

ألف دينار

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1968	0.288	0.689	0.406	0.649
1969	0.421	0.794	0.446	0.716
1970	0.310	0.695	0.326	0.713
1971	0.487	0.710	0.307	0.690
1972	0.556	0.781	0.372	0.710
1973	0.353	0.816	0.528	0.701
1974	0.601	1.100	0.517	0.751
1975	0.518	1.801	0.530	0.908
1976	0.754	2.103	0.675	1.020
1977	0.869	2.408	0.848	1.135
1978	1.257	2.860	1.085	1.350
1979	0.767	3.648	1.388	1.630
1980	1.676	4.772	1.916	1.976
1981	1.464	5.434	2.107	2.200
1982	2.285	5.620	2.317	2.386
1983	3.354	4.990	2.406	2.452
1984	2.825	5.467	2.410	2.525
1985	3.217	5.229	2.198	2.647
1986	2.572	5.274	2.662	3.574
1987	3.358	5.298	2.360	3.511
1988	2.884	5.305	2.251	3.647
1989	3.493	7.476	2.060	3.667
1990	4.689	9.242	2.150	3.817
1991	4.272	8.252	2.328	4.045
1992	4.964	7.731	2.567	4.248
1993	5.831	7.429	3.917	4.244
1994	3.632	7.654	3.786	3.917
1995	3.887	8.230	4.123	4.600
1996	2.768	9.215	3.947	4.603
1997	2.181	6.431	2.670	5.600
1998	2.254	6.587	2.544	5.394
1999	1.855	6.834	2.401	4.856
2000	2.378	6.725	2.533	5.053
متوسط معدل نمو الإنتاجية	12.0	8.7	6.1	7.0

المصدر : احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على الملحق رقم (1) و(2) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Absorption Capacity of Labor in the Jordanian Economy
An Econometric Study (1968-2000)

Abstraction

The aim of this study was to analyze the labor absorption capacity in the Jordanian labor market, to analyze its determinants, and to show the possibility of constructing an economical policy, which aims to enhance the capacity of labor absorption, thus reducing the unemployment rate. The study also aimed to study the status of the Jordanian market, to recognize its characteristics, to follow the changes that occurred in it, and to estimate the elasticity of substitution between the workers and the other factors of production.

The importance of this study lies in the fact that it deals with one of the most important problems which faces the Jordanian economy now a days. That is the sustain increase in the rates of unemployment, and the disability of the economic sectors to absorb the increasing number of labor force.

The study deals with the research in five chapters depending on descriptive and econometric analysis of the labor market in general, and in specific of the absorbing capacity.

The study reached to a conclusion that the elasticity of employment according to production was high in both agricultural and construction sector, where they reached (0.73) and (0.74) respectively. This in turn increases the ability of absorption in both sectors due to the increase in production.

The results concerning the elasticity of employment according to wages was non-significant except in the industrial sector. This means that the policy of wages is not efficient in increasing the level of employment except in the industrial sector.

To talk about the effect of improving technology, which is measured by the k/l ratio, the results revealed a negative effect on the growth of the level of employment.

The results concerning the elasticity of substitution was weak in both aggregate economy and the sectoral level, and it was non-significant. However, it had a valid effect in increasing the labor absorption capacity in all sectors.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

Finally, the study showed that, of the new workers coming to the Jordanian labor market (35%) would have a work chance in the service sector, (23.68%) in the construction sector, and about (11%) in the industrial sector. But the agricultural sector had a special case distinguishing it from the other sectors due to a low level of employment.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com